

**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره
على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول
العربية للمدة**

(1980 – 2003 م) دولة المغرب أنموذجاً.

م. حسين عباس حسين الشمري

جامعة بابل-كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الاقتصادي الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية ، فبعد أن رفضت الكثير من الدول النامية استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي انقلبت الى تبنيها كليا ابتداء من العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي وما بعده ، وجاء ذلك بسبب قناعتها بالدور الذي يمكن أن يقوم به هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية ، سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الخارجي ، أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية ، وتحديث للصناعات المحلية في الدول المضيفة وتوفير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد ، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية ، وتزايدت الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وما بعده ، وذلك من خلال ملاحظة التدفقات الكبيرة لهذه الاستثمارات في الدول النامية بشكل عام ، نتيجة لشعور الدول النامية بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاداتها ، وعلى أثر ذلك تم إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار في الدول النامية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، ولكن وبالرغم من ذلك بقي الاستثمار الأجنبي

المباشر في الدول النامية محدودا لأسباب اقتصادية وسياسية وقانونية في الدول النامية نفسها ، ولكن علينا ان لا نغفل ان هناك ربما اثارا سلبية ترافق الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من اثاره الايجابية ، وعلى الدول النامية ان تحسن استخدامه للتقليل من اثاره السلبية قدر المستطاع.

مشكلة البحث

عجز الموارد المحلية للدول النامية في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق اهدافها التنموية، اضطرها الى الاعتماد على تدفقات الـ FDI لتغطية هذا العجز ، ولكن هل الـ FDI كاف لعملية التنمية الاقتصادية لتدوير عجلتها ودفع هذه الدول نحو رفاه اقتصادي مستقبلا؟ هنا تكمن مشكلة البحث في اثار الـ FDI في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومدى نموها وتحسنها ، ومن هنا ينطلق البحث في دراسة تأثير الـ FDI في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للوصول الى وصفة مناسبة لتطوير قطاعاتها الاقتصادية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

اهداف البحث: يهدف البحث في التعرف على :

- 1- مفهوم الـ FDI واشكاله واثاره الايجابية والسلبية على الدول المضيفة بشكل عام
- 2- حجم وأهمية تدفقات الـ FDI في بعض الدول العربية
- 3- آثار الـ FDI على التغيرات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المغرب

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من مقولة مفادها (ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها).

الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية هي بعض الدول العربية ، المغرب حالة دراسية باعتبارها من بين اكثر الدول العربية استقبالا للـ FDI وتبنيا للإصلاحات الاقتصادية . اما الحدود الزمانية في البحث فإنها تمتد على مدى عقدين من الزمن هما العقد الثامن والتاسع من القرن الماضي

باعتبارهما فترة تبني العديد من الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول من النظام المركزي الى السوق الحرة.

منهجية البحث: تم اعتماد منهجين اساسيين في البحث هما :

1- المنهج الوصفي النظري.

2- المنهج التجريبي القياسي.

هيكلية البحث: لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من فرضيته فقد قسم الى مبحثين وكالاتي :

المبحث الاول اطار نظري ومفاهيم اساسية وتضمن مناقشة المواضيع الاتية :

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته.

2- اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر .

3- الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة من الـ FDI في الدول النامية بشكل عام.

اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان :واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الدول العربية واثره على التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة وتضمن مناقشة المواضيع الاتية:

1- واقع وأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الدول العربية للمدة 1991 – 2005.

2- قياس وتحليل اثر الـ FDI في التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في دولة المغرب للمدة (1985-2003).

وأخيرا جاءت الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ، والتوصيات التي يراها مناسبة في هذا الموضوع ، فضلا عن قائمة المصادر العربية والأجنبية.

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر... أطار نظري ومفاهيم أساسية

أولاً : مفهوم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص ودوافعه ومكوناته الأساسية ومحدداته

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياها وعيوبها بالنسبة للبلد المضيف.

ثالثاً : الآثار المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة وخاصة الدول النامية

أولاً : مفهوم الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص ودوافعه ومكوناته الأساسية :

مفهوم الاستثمار:

حظي الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي باعتباره المفتاح الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية بشكل عام، فهو يعني خلق أو ايجاد طاقات انتاجيه جديده الى جانب الحفاظ على الطاقات الموجودة اصلاً⁽¹⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين ان الاستثمار هو عبارة عن تيار من الانفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة كالمصانع والآلات والاضافات على المخزون كموايد البناء والسلع الوسيطة او النهائية خلال مده زمني معينه⁽²⁾ وهو يعني ايضاً توظيف الاموال في موجودات ماديّه وماليّه متنوعه لغرض تحقيق عائد معين من وراء ذلك، والهدف من الاستثمار بشكل عام هو تحقيق منفعة معينه منها الربح⁽³⁾ كما عرفه اخرون انه إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة وتوجيه تلك الاموال للاستثمار وليس للاستهلاك أو الاكتناز⁽⁴⁾ أما التعريف الأشمل للاستثمار فهو يعني الانفاق على الاضافات الجديدة على السلع الإنتاجية بأنواعها، كالمواد الأولية والآلات والمعامل ودور السكن والمخزون السلعي وغير ذلك مما يشكل جزءاً من الثروة الوطنية، وهو بذلك يمثل الاضافات الصافية الى خزين راس المال الحقيقي في البلاد⁽⁵⁾. وبعد ان تعرفنا

(1). خميس خلف الفهداوي ومازن عيسى - التنمية الاقتصادية - جامعة الكوفة 2000 ، ص 212

(2). صقر احمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - وكالة المطبوعات الكويت - 1977 - ص 228

(3). سرمد كوكب الجميل - التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والادوات - الدار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة - جامعة الموصل - 2002 - ص 254

(4). محمد عوض عبد الجواد - الاستثمار في البورصة - دار الحامد للنشر والتوزيع - ط 1- عمان 2006 - ص 13

(5). ستار جبار خليل - أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية - مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي - مركز دراسات وبحوث الطن العربي - الجامعة المستنصرية - العدد 15 - ص 25

على مفهوم الاستثمار بشكل عام لا بد من التعرف على انواع الاستثمار والتي هي :

- أ- **الاستثمار المحلي** : وهو الاستثمار الذي يتم داخل حدود البلد ومن مصادر التمويل الداخلية وإدارة مستثمرين محليين ، وفائدته تعود عليهم وعلى بلدهم، وتكمن فعاليته في تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية من الدول الاخرى المتمثلة بالقروض والمساعدات الأجنبية التي تقدم للدول النامية بشكل عام⁽¹⁾.
 - ب- **الاستثمار الاجنبي** : وهو النوع الثاني من انواع الاستثمار والذي يعني كل ما هو غير وطني من راس مال نقدي او عيني يدخل الى دولة اخرى ، وتكون ملكيته اجنبيه سواء لفرد اجنبي او لشركة غير وطنيه، ويعرف على انه كل استخدام يتم في الخارج بموارد ماله يملكها بلد من البلدان. وهذا يعني ان كل استثمار يتم خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعتبر استثمارا اجنبيا بالنسبة للبلد المضيف، ويمكن ان يكون المستثمر الاجنبي دولة او شركة او مجموعة شركات او افراد، والاستثمار الاجنبي اما يكون (غير مباشر) كالاستثمار في الاسهم والسندات والاوراق المالية الخاصة او الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فرق الاسعار او للحصول على ارباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة او الاسهم بشرط عدم ادارة مثل هذا المشروع او الاستثمار من قبل المستثمر الاجنبي مهما كان، وهذا النوع من الاستثمار يكون قصير الاجل (لعدة اسابيع او لعدة شهور)⁽²⁾.
- او ان يكون استثمارا مباشرا وهو موضوع بحثنا:-

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)

يقصد بالاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) : - هو انتقال رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية او تمويلية ان إنشائية او زراعية او خدمية ، ويعتبر حافز الربح هو المحرك الاساسي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على انها تلك الاستثمارات التي تتم في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها اشخاص او شركات يقيمون في دولة اخرى، وأوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات على انه يجب ان تزيد حصة المستثمرين الاجانب عن (50%) من راس مال المشروع ، او يتركز (25%) فاكثر من الاسهم في يد شخص واحد، او جماعة واحدة من المستثمرين وبما يترتب عليه ان يكون لهم السيطرة الفعلية على سياسات وقرارات المشروع⁽¹⁾.

(1). علي عبد الوهاب ابراهيم -
الاستثمار الاجنبي المباشر
واثره على التنمية الاقتصادية
في مصر خلال المدة (1974-
1990) رسالة ماجستير غير
منشوره - جامعة الإسكندرية -
1995 - ص16

اما منظمة الاونكتاد فتعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي يفضي الى علاقه طويلة الامد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الاجنبي او الشركة الام في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتهما⁽²⁾، كما ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الاموال الاستثمارية من البلد الام الى البلد المضيف لتعظيم الارباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع راس المال المحلي او بدونه لإقامة مشاريع مختلفة في البلد المضيف⁽³⁾ كما ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة او الاشراف على المشروع ، ويأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل انشاء مؤسسه من قبل المستثمر الاجنبي وحده او بالمشاركة المتساوية او غير المتساوية مع الطرف المضيف ، كما انه يأخذ ايضا شكل اعادة شراء كلي او جزئي لمشروع قائم اصلا داخل البلد المضيف⁽⁴⁾.

(2). المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار - الاستثمار الاجنبي
المباشر والتنمية - سلسلة
الخلاصات المركزة - السنة
الثانية 1999 - الكويت -
ص2

(3). دينا احمد عمر - محددات
الاستثمار الارضي المباشر في
اقطار عربيه مختاره - رسالة
ماجستير غير منشوره - كلية
الادارة والاقتصاد - جامعة
بغداد - 2005 - ص7

(4). جيل برتان - مصدر سابق
- ص11

نستنتج من جميع التعاريف سابقة الذكر ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الاجل في اصول انتاجيه، ويعني ضمنا ان المستثمر الاجنبي يمارس درجه مهمة من التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد اخر غير بلده الام ، ويكون للمستثمر الاجنبي الحق في ادارة المشروع ومراقبته سواء من بلده الام او من بلد الاقامة الذي هو فيه، وقد يكون المستثمر الاجنبي فرد او شركة او مجموعة

شركات تعود ملكيتها لأكثر من دولة (مثل الشركات متعددة الجنسيات) وهو يعني أيضا شراء كلي او جزئي لمشروع قائم او اقامة مشروع جديد في الدولة المضيفة .

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع الآتية⁽¹⁾:

(1). المجلة العراقية للعلوم

الادارية - كلية الإدارة

والاقتصاد - جامعة الكوفة -

المجلد السادس - ع22، 2008 -

ص185

(2). كاظم سعد عبد الرضا -

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر

في عملية التنمية الاقتصادية

- رسالة ماجستير غير منشوره

- كلية الادارة والاقتصاد -

جامعة الكوفة - 2007 - ص28

- **الاستثمار الباحث عن مصادر الطاقة:** ويهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الميزة النسبية للدول المضيفة ولا سيما تلك الدول الغنية بالمواد الطبيعية الأولية كالطاقة ، فضلا عن وجود العمالة الرخيصة في تلك الدول.

- **الاستثمار الباحث عن الاسواق:** ويهدف هذا النوع من الاستثمار الى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في اسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية.

- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة :** ويهدف هذا النوع من الاستثمار الى البحث عن الكفاءات وخاصة في الدول المتقدمة والاسواق الإقليمية المتكاملة.

- **الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية :** ويهدف هذا النوع من الاستثمار الى قيام الشركات متعددة الجنسية بعمليات تملك او شراكة لخدمة اهدافها الاستراتيجية على المدى البعيد ، وهنا لا بد من الإشارة الى ان دوافع الاستثمار التي سبق ذكرها والخاصة بالمستثمر الاجنبي تختلف عن دوافع الاستثمار بالنسبة للدول المضيفة (المتلقية للاستثمارات الأجنبية)، فهي بالنسبة للدول المضيفة تهدف الى احلال الواردات او زيادة الصادرات من خلال زيادة الانتاج واهداف اخرى، اذ ان هناك استثمارات اجنبية مباشرة تأتي بمبادرة حكومية من قبل الدول المضيفة لأغراض تنموية⁽²⁾.

أما المكونات الأساسية للاستثمار الاجنبي المباشر فتتمثل بالآتي :

Equity capital

راس المال السهمي

-1

(1). UNCTAD, World Investment Report, 1997, New Your, p. 108

(2). هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي - مجلة العلوم الادارية والاقتصادية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - المجلد 7 - العدد 18 - 1999 - ص 33

(3). هناء عبد الغفار - تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية - مصدر سابق ، ص 34 - عبد السلام ابو قحف - ادارة الاعمال الدولية - الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت ، 1995 - ص 18

(4). هناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) ، بيت الحكمة - بغداد - 2002 - ص 15 - عارف دليله - التخلف والتقدم في النظام الاقتصادي العالمي - بيروت - 1980 - ص 112

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد اخر غير بلده الاصلي ، وتشير البيانات الاحصائية التي اوردها صندوق النقد الدولي في تحديد نوع الاستثمار بانه مباشر حينما يمتلك المستثمر (10%) او اكثر من اسهم رأسمال الشركة المساهمة او ما يساوي هذه القيمة في الشركة غير المساهمة⁽¹⁾. وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المستثمر الاجنبي درجة من السيطرة الفعلية على ادارة المشروع.

2- الارباح المعاد استثمارها Reinvested Profits

وهذه تشتمل على حصة المستثمر الاجنبي من الارباح غير الموزعة والتي تكون محسوبة على اساس نسبة مشاركته السهمية، وهذه الارباح غير الموزعة تحتجز من قبل الشركات من اجل اعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه. وتمثل هذه الفئة نسبة اعلى من 60% من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج من بعض الدول كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا مثلاً⁽²⁾.

3- القروض داخل الشركة Intra-Company Loans

وتتضمن هذه معاملات الدين داخل الشركة وتعزى الى الاستدانة القصيرة او الطويلة الاجل من الدول او الشركات الاخرى (من غير البلد المضيف فضلاً عن اقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين (غالباً بين الشركة متعددة الجنسية المقر والفروع التابعة لها)⁽³⁾.

ثانياً: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :

تتصف اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر بالتعدد والتباين والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل منها ، وبقدر التنوع والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من هذه الاشكال من ناحية ، والشركات المتعددة الجنسية القائمة بعملية الاستثمار من ناحية اخرى فيما يتعلق بتبني شكل او اكثر من اشكال هذا النوع من الاستثمارات⁽⁴⁾.

وأن اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي في الدول المضيفة وطبيعة نظامها السياسي يدفع الى اتباع اشكال مختلفة من الاستثمار الاجنبي

المباشر ، كما ان حجم وشكل الجهة القائمة بالاستثمار (الشركات المتعددة الجنسية) يكون له ايضا اثر في اختيار شكل ونوع الاستثمار الاجنبي المباشر ، فضلا عن الارباح التي يتوقعها المستثمر او التكاليف او العوامل الفنية المتعلقة بالنشاط المراد القيام به.

كل ذلك وربما امور اخرى جعل الاستثمار الاجنبي المباشر يتخذ اشكال متعددة⁽¹⁾. ومما يجدر الإشارة اليه الى ان شكل الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية هو بمثابة طرق او اساليب لدخول اسواق الدول المضيفة ، لان الشركة الاجنبية المتعددة الجنسيات قد تتبنى في سعيها لدخول احد الاسواق العالمية شكل او اكثر من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر او غير المباشر ، ويتم ذلك بعد دراسة دقيقة تقوم بها الشركة المتعددة الجنسية لواقع الدول المضيفة واسواقها ، وعلى ضوء نتائج تلك الدراسة يتم تحديد شكل الاستثمار الاجنبي المباشر الملائم لتلك الدول او الاسواق المراد الدخول اليها⁽²⁾.

هذا وقد اشارت اغلب الدراسات والبحوث الى ان اكثر اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر شيوعا هي :

1- الاستثمار المشترك : (Joint Venture)

وهو احد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في راس مال المشروع بل تتعداه ايضا الى الادارة ، والخبرة ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الامور الاتية⁽³⁾:

- أ- الاتفاق طويل الاجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والاخر اجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- ب- ان الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

(1). قتيبة محمد صالح - الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2005 - ص12

(2). عبد السلام ابو قحف ، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1989 ، ص38

(3). مصطفى بابكر - تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر - مصدر سابق - ص18-19 - هناء عبد الغفار السامرائي - 2002 - ص16

ت- ان قيام احد المستثمرين الاجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل تلك الشركة الى شركة استثمار مشترك.

ث- ليس بالضرورة ان يقدم الطرف الاجنبي او الوطني حصة في راس المال ، بمعنى ان المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة او المعرفة ، العمل ، او التكنولوجيا المتطورة ، كما يمكن ان تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات او المعرفة التسويقية او تقييم السوق.

ج- أن يكون لكل طرف من طرفي الاستثمار الحق في المشاركة في ادارة المشروع.

ويعتبر هذا الشكل من الاستثمار (المشترك) من اكثر اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر قبولاً في الدول النامية بشكل عام بما فيها الدول العربية ، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ، اهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد الوطني ، اضافة لمساعدة هذا الشكل من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الاعمال الوطنيين⁽¹⁾. وبصورة عامة يساهم الاستثمار المشترك اذا ما احسن تنظيمه وتوجيهه وادارته في زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وتنمية وتطوير قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية بالدول المضيفة. الا انه لا يخلو من بعض العيوب على الرغم من مزاياه السابقة ، وتتمثل تلك العيوب ربما بحرمان الدولة المضيفة المزايا السابقة اذا اصر المستثمر الاجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار ، كما ان هذا النوع من الاستثمار قد يؤدي الى صغر حجم المشروع عند انخفاض القدرة المالية والوطنية للدولة المضيفة ، وهذا ربما يؤدي الى احتمال ان تقل اسهامات هذا المشروع في تحقيق اهداف الدولة المضيفة المتمثلة بزيادة فرص العمل والتحديث التكنولوجي وزيادة الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي⁽²⁾.

(1). كاظم سعد عبد الرضا- مصدر

سابق - ص 13

(2). عبد السلام ابو قحف -

اقتصاديات الاستثمار الدولي ،

المكتب العربي الحديث - القاهرة

- 4-5 ط 1- 1988 - ص 27

2- الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي:- (Wholly – Owned FDI)

ويعتبر هذا الشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من اكثر الاشكال تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسية ، وفيه تقوم هذه الشركات بفتح فروع لها في الدول المضيفة ، ومن خلالها تقوم بممارسة اعمالها الانتاجية او التسويقية او أي نوع اخر من انواع النشاط داخل الدولة المضيفة ، وفيه تكون ادارة المشروع بالكامل من قبل المستثمر الاجنبي دون تدخل الدولة المضيفة بشؤون المشروع المقام ابتداء من دراسة الجدوى مرورا بعمليات الانتاج والتسويق ، وبموجب هذا الشكل من الاستثمار يقوم المستثمر الاجنبي بإحضار كل ما يحتاجه من تكنولوجيا وتصاميم وخبراء واداريين ومعدات واللات من البلد الام ، كما يقوم بإنجاز المشروع والاشراف على الانتاج والتسويق لوحده دون مشاركة الطرف المحلي او الدولة المضيفة⁽¹⁾.

وسابقا كانت الدول النامية بشكل عام تتردد في استقبال هذا الشكل من الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ، ولكن وبفعل التطور والتقدم التكنولوجي وعجز الموارد المحلية للدول النامية عن احداث تنمية حقيقية ، وزيادة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تعاني منها ، اضطرت هذه الدول الى الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية ، بل ربما راحت تتنافس مع بعضها البعض لجذب المستثمرين الاجانب اليها ، وخاصة في مجال استخراج النفط وتسويقه ، وغيره من المواد الاولية ومواد الطاقة ، واقامة المشاريع والبنى التحتية التي تكون الدول النامية بأمس الحاجة اليها ، ولكن الشركات المتعددة الجنسية التي تمارس هذا الشكل من الاستثمار تتخوف من خطر التأميم والمصادرة او التصفية التي ربما تتعرض لها في الدول النامية غير المستقرة سياسيا في اكثر الاحيان⁽²⁾، علما بان الشركات المتعددة الجنسية تفضل هذا النوع من الاستثمارات لأنه يضمن لها السيطرة الكاملة على الانتاج والتسويق اما بالنسبة للمخاوف التي تنتاب الدول النامية من هذا الاستثمار ، فيمكن معالجة ذلك من خلال وضع عدد من الضوابط والقوانين والاتفاقيات مع المستثمر الاجنبي من اجل تخفيف

(1). انطونيوس كرم - العرب امام

تحديات التكنولوجيا - سلسلة

عالم المعرفة - الكويت - 2-ت-

1982 - ص13

(2). نزيه عبد المقصود محمد -

الاثار الاقتصادية للاستثمارات

الاجنبية - دار الفكر الجامعي

للنشر والتوزيع - ط1 -

الاسكندرية - ص38

(1). عبد الكاظم محسن كوين

- العوامل المؤثرة في
الاستثمار الاجنبي المباشر في
اليمن - المؤتمر العلمي الثاني
حول اهمية الاستثمارات
الخارجية في التنمية
وانعكاساتها على الاقتصاد
الاردني - كلية الادارة
والاقتصاد والعلوم الادارية -
جامعة اربد الاهلية - عمان -
2001 - ص1

(2). عبد السلام ابو قحف -
ادارة الاعمال الدولية -
مصدر سابق - ص305

(3). باسل حسين زغير -
مستقبل العلاقات بين
الشمال والجنوب - سوق
المتغيرات العالمية
الجديدة - اطروحة دكتوراه
غير منشورة - مجلس كلية
العلوم السياسية - جامعة
بغداد - 2000 - ص10

حدة الاثار السلبية المتوقعة أيا كان نوعها، علاوة على تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء هذا النوع من الاستثمار⁽¹⁾.

ولهذا الشكل من الاستثمار مزايا وعيوب بالنسبة للدول المضيفة تتمثل في ان زيادة تدفقات راس المال الاجنبي تؤدي الى كبر حجم المشروع مما يساهم في اشباع حاجة السوق المحلي وايجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن ميزان المدفوعات للدولة النامية المضيفة والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة ، الا انه لا يخلو من بعض العيوب التي ربما تتمثل في خشية الدول المضيفة من اخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من اثار سياسية واقتصادية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين مصالح الشركات الاجنبية.

3- الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع :- Assembly (Operations)

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ، كما يقوم الطرف الاجنبي ايضا بتقديم الخبرة او المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع ، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة الخ ، التجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي يتفق عليه ، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الاجنبي او ان لا يتضمن عقدا او اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الاجنبي في ادارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الانتاج⁽²⁾.

4- الاستثمارات في المناطق الحرة : (Investment in free regions)

ويهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية ، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الاجنبية وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات⁽³⁾.

ومن تلك الحوافز:

- أ- عدم فرض رسوم كمركية على المواد الخام المستوردة طالما ان السلعة ستصدر للخارج.
- ب- وجود نص في الاتفاق على عدم جواز تأمين المشروعات المقامة في المنطقة الحرة.
- ت- اعفاء دخل الشركات الاجنبية من الضرائب.
- ث- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة وتسهيل اجراءات اقامة المشاريع.
- ج- حرية تحويل الارباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المنطقة الحرة . وحرية المشاريع الاجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في اسواق التصدير الخارجية او المحلية.
- ح- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرف المواصلات وخاصة الموانئ.

ولكن هناك بعض الانتقادات التي توجه للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة منها :

- انه يخلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية داخل الدولة الواحدة.
- يسبب انتشار ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الاصلي⁽¹⁾.

(1). رجاء خضير عبود - اثر الاستثمار الاجنبي على بعض القطاعات الاقتصادية والنتائج المحلي الاجمالي - دراسة تحليلية قياسية في بعض الدول الاسيوية للمدة 1985-2002 - رسالة ماجستير غير منشوره - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2004 - ص14

5- التراخيص مع شركات البلدان المضيفة :

يتحقق هذا الشكل من الاستثمار عند موافقة الشركات المتعددة الجنسية على نقل حقوق استعمال تكنولوجيا معينة الى شركة محلية تقوم بعملية الانتاج والتسويق للسوق المحلية وبالمقابل تحصل الشركات متعددة الجنسية على مبالغ معينة متفق عليها مسبقا. ويمكن القول ان هذا النوع من الاستثمار هو اتفاق او عقد يقوم المستثمر الاجنبي بموجبه بالتصريح للمستثمر المحلي باستعمال براءة

الاختراع او الخبرة الفنية ونتائج الابحاث الادارية للمستثمر الاجنبي مقابل عائد مادي معين متفق عليه⁽¹⁾.

وهناك اشكال اخرى من الاستثمار الاجنبي المباشر مثل عمليات تسليم المفتاح ، وعقود الادارة ، وعقود الوكالة واستثمارات الموزعين وغيرها.

اما محددات الاستثمار الاجنبي المباشر او (العوامل المؤثرة عليه) فقد اكدت الدراسات والبحوث السابقة انه هناك عدد من المحددات او العوامل التي تؤثر في حركة الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في الدول النامية وتتمثل تلك العوامل او المحددات في :-

1- العوامل او المحددات الاقتصادية :- وتتمثل في :-

- الاسواق : اذ تحتل الاسواق اهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين الاجانب وتكون من اولويات اهتمامهم ، فحجم السوق ودرجة نموه مهم بالنسبة للمستثمر الاجنبي ، فكلما كانت الاسواق المتوقعة مزدهرة ونامية في دولة ما كلما كان ذلك حافزا كبيرا لجذب الاستثمار الاجنبي ، كما ان عدد السكان له دور مهم ايضا في جذب الاستثمار ، ولكن وبحكم تأثره بالقوة الشرائية ومستوى الدخل فان الشركات الاستثمارية العالمية والمستثمرون الاجانب يعتمدون بشكل اساسي على حجم الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج⁽²⁾.

- الموارد الطبيعية : اذ يعتبر توفر الموارد الطبيعية في أي دولة من المحفزات المهمة للاستثمار الاجنبي المباشر ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق بقوة على الدول التي تنعم بالموارد الطبيعية ، على الرغم من انخفاض هذه الاهمية اخيرا بسبب التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل وبفعل التطورات الصناعية التي تنخفض فيها الموارد الطبيعية بالنسبة لمخرجاتها وتطور قطاع الخدمات العالمي ولاسيما المعلوماتية التي لا تحتاج الى موارد طبيعية ضخمة.

- مدى توفر الخدمات المصرفية الدولية وشركات التأمين وخدمات الجدوى الاقتصادية والوكالات التجارية⁽³⁾. اذ ان السياسات المالية والنقدية والتجارية تعتبر من المحددات المهمة بالنسبة

(1). نزيه عبد المقصود محمد -
الاثار الاقتصادية للاستثمارات
الاجنبية ، دار الفكر الجامعي
للنشر والتوزيع - ط 1 -
اسكندرية - 2008 - ص 31 -

(2). علي حسن زايد - الاستثمار
الاجنبي المباشر في ظل التحول
لاقتصاد السوق - رسالة
ماجستير غير منشوره - كلية
الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد
- 2008 - ص 33 -

(3). المكي محمد بن قلبية -
الاستثمار الاجنبي في
الجمهورية العظمى (سابقا) بين
الايجابيات والسلبيات والتقنين -
المؤتمر الوطني حول الاستثمار
الاجنبي في الجمهورية العظمى
- تحت عنوان نحو مناخ
استثماري افضل - مكتبة زلتين
- طرابلس - 2006 - ص 6 -

- (1). دريد كامل الشبيب -
الاستثمار والتحليل
الاستثماري - دار البازوري
العلمية للنشر والتوزيع -
عمان - ط2 - 2009 - ص26

- (2). دريد كامل الشبيب -
المصدر السابق - ص30
(3). علي حسن زايد -
مصدر سابق - ص45

- (4). عصمت عبد الكريم
خليفة - ضمانات الاستثمار
، والمزايا غير الضريبية التي
تضمنها قوانين الاستثمار -
مجلة الوحدة الاقتصادية
العربية - ع21 - 2000 -
ص71

للاستثمار الاجنبي المباشر ، وان الاسواق المفتوحة تكون اكثر جذبا للاستثمارات الاجنبية ، وان طبيعة السياسات المالية والنقدية وكيفية التحكم بها ومتابعة الاسواق المالية وغيرها تعتبر من الامور المهمة التي تؤثر على قرار المستثمر الاجنبي⁽¹⁾.

- البنى التحتية : والتي تشمل شبكات الطرق والجسور والمواصلات بأنواعها والموانئ والكهرباء والنظام المالي والمصرفي المتطور ومدى توفر التجارة الالكترونية كلها تلعب دورا مهما في قرار المستثمر الاجنبي ، فتوفرها يعتبر عامل جذب للمستثمر الاجنبي وانعدامها يشكل عامل طرد للاستثمارات الاجنبية⁽²⁾.

- مدى او درجة توفر الايدي العاملة المدربة او الماهرة ومستوى الاجور، فالاستثمارات الاجنبية تبحث عن العمالة غير الماهرة والرخيصة أي منخفضة الاجور.

- الاعفاءات الضريبية المشجعة ومنح التسهيلات وتوفير الخدمات كلها عوامل مؤثرة في الاستثمارات الاجنبية.

- التضخم واسعار الصرف: اذ تلعب معدلات التضخم المنخفضة واسعار الصرف المستقرة دورا مهما في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، لان تلك المؤشرات دليل على الاستقرار الاقتصادي لذلك البلد⁽³⁾.

- درجة القدرة على تحويل المال المستثمر وارباحه الى الخارج⁽⁴⁾.

2- **العوامل او المحددات السياسية :-** اذ يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما ومؤثرا على الاستثمارات داخل البلد المعني ، فكلما كان البلد اكثر استقرارا من الناحية السياسية كلما حفز ذلك الاستثمارات المحلية والاجنبية على الاستثمار في المجالات المختلفة والعكس صحيح ، وهذا تفسير سر نجاح الاستثمارات الاجنبية في الدول الغربية او الاوربية المستقرة سياسيا ، وفشلها في اغلب الدول النامية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي معا، اذ يصنف المستثمرون نوعين من النظم السياسية في الدول النامية، وهي انظمة سياسية جاذبة للاستثمارات الاجنبية ، وانظمة سياسية طاردة لتلك

الاستثمارات وهي الانظمة غير المستقرة والكثيرة التدخل بالشؤون الاقتصادية⁽¹⁾.

3- العوامل او المحددات القانونية : وتتمثل بالتشريعات الاستثمارية المتكاملة التي تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار والتي تحمي حقوق المستثمر ، والمتمثلة بالقوانين الشفافة التي تنظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ثالثا : الاثار المتوقعة من الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة وخاصة الدول النامية:

بالرغم من الاثار الايجابية المتوقعة من الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية بشكل عام فانه بالتأكيد لا يخلو من بعض الاثار السلبية، وسنتناول في هذه الفقرة بعض الايجابيات والسلبيات المتوقعة من الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية:

اولا : الاثار الايجابية :

1- يساهم الFDI في زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية وذلك من خلال توفير رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والخبرات والمهارات الفنية اللازمة لتشغيلها⁽²⁾.

2- خلق فرص عمل وطاقات وفعاليات اقتصادية وانتاجية وخدمية.
3- تقديم فرص عمل للشركات المحلية من خلال ولوج اسواق كانت مغلقة امامها وزيادة صادرات منتجات الشركات المحلية التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركة الاجنبية ، وبما ان الشركة الاجنبية تتمتع بسهولة الوصول الى الاسواق العالمية، فإنها ستساهم في زيادة صادرات الدولة المضيفة.

4- تعتبر وسيلة مكملة للاستثمارات المحلية (الحكومية والخاصة)، وذلك من خلال زيادة تدفقاتها التي تقلل من الضغط على المدخرات المحلية، من خلال اقامتها للمشاريع الاقتصادية ، وتعوض بها عن النقص الحاصل في استثمارات المحلية التي تعاني من العجز في اغلب الدول النامية⁽³⁾.

(1). رعد زكي قاسم - تأثير الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصاديين المصري والمصري - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 2007 - ص15

(2). جينكيز توماس - المكتبة الافتراضية العلمية العراقية - الFDI واثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية - نيجيريا حالة دراسية - نيو يورك - مركز الاقتصاد التطبيقي - 2011 - ص 253.

(3). المصدر السابق نفسه والمكان نفسه.

- 5- تساهم في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية وحماية مصالحها الخارجية واستثمارات شركاتها العامة في ذلك البلد.
- 6- تسمح للدولة النامية باكتساب السمعة الدولية الطيبة وتفتح الابواب امام المزيد من الاستثمارات في المستقبل.
- 7- تساهم في صنع المواد الخام المحلية في الدول النامية النفطية خاصة.
- 8- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة المنافسة بين الشركات المحلية والحد من الاحتكار.
- 9- يضمن امكانية زيادة الكفاءة للموارد المحلية وتشغيل الموارد المعطلة.
- 10- يساهم في فتح اسواق جديدة للتصدير لما تمتلكه الشركات الاجنبية من قوة في الاسواق العالمية، كما يساهم في تمويل الصناعات المختلفة لما تمتلكه تلك الشركات من رؤوس اموال مختلفة لا يستطيع البلد المضيف توفيرها، مما يساعد في توفير العملات الاجنبية الصعبة عن طريق خفض الاستيرادات وزيادة الصادرات، وبما يساهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا : الاثار السلبية:

- 1- تسعى الشركات الأستثمارية الاجنبية (متعددة الجنسية) من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية الى تحقيق الربح أكثر من سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في هذه الدول.
- 2- تعمل الشركات الاجنبية المستثمرة في الدول النامية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها ، وليس من اولوياتها تطوير التقنية في الدول المضيفة.
- 3- عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي في الدول النامية المضيفة لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها الخاصة، ولكي لا تشكل خطرا على وجودها في المستقبل.
- 4- منافسة الشركات الوطنية القائمة التي تمتاز بضعف امكانياتها المادية والفنية.

5- سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، اشارت بعض التقديرات لعام (2001) ان هناك ما يقارب من (65 الف شركة) غير وطنية ، وما يقارب من (850 الف شركة اجنبية منتسبة لها) في مختلف انحاء العالم، مما يعني تزايد ارتباط اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة (التابعة لها تلك الشركات الاجنبية). ومن هنا يتبين طبيعة الارتباط المتبادل الناشئ عن العلاقات غير المتكافئة بين التابع والمتبوع في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والادوات⁽¹⁾

6- قد يتجه الاستثمار الاجنبي الخاص الى القطاعات الاقتصادية التي تدر ارباح عالية وسريعة ولكنها ليست ضمن اولويات التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.

7- قد تكون التكنولوجيا التي تأتي مع المستثمر الاجنبي لا تلائم والحاجات الاستهلاكية وحجم السوق ومستوى التأهيل في البلد النامي المضيف.

(1). قاسم نايف علوان - ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق - دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1 - عمان - 2009 - ص 35 .

المبحث الثاني

واقع وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية وأثره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (المغرب حالة دراسية)

اولا : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ومستوى تطوره في بعض الدول العربية للمدة (1991 – 2005)

كانت الاستثمارات الاجنبية والى فترة قريبة تعتبر من الامور غير المحببة بل والمرفوضة احيانا من قبل الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك نتيجة ردة فعل هذه الدول على سياسات الدول الغربية تجاهها في عقود الاستعمار والهيمنة السابقة وما كان يمثلها لها من سيطرة ونهب لثرواتها الطبيعية ، وتبعاً لذلك اعتبرت الدولة النامية ان الاستثمار الاجنبي المباشر ما هو الا عودة لنفوذ الدول الغربية الاستعمارية اليها من جديد ولكن بأسلوب جديد⁽¹⁾. وتبعاً لهذه الرؤية عمدت الكثير من الدول العربية الى اتباع سياسة تأمين عدد من الممتلكات الاجنبية الاستراتيجية والهامة، الا ان هذه الرؤية اخذت تتراجع على ارض الواقع سنة بعد اخرى في العديد من هذه الدول، وبدأت الابواب تفتح امام الرساميل الاجنبية وتمنح ميزات مهمة قد لا تكون متاحة لأبناء الدول الاصليين ومع المضي في سياسة الاصلاح، اصبح تشجيع الاستثمارات الاجنبية هدفا اساسيا تتنافس عليه الكثير من الدول العربية ، وفي السنوات الاخيرة حصل نمو متزايد في تدفقات ال FDI في اغلب الدول العربية ، ويعزى سبب ذلك الى مجموعة من العوامل منها :

- تزايد العوائد النفطية مع ارتفاع اسعار النفط بمعدلات غير مسبوقة.
- فتح قطاعات جديدة للاستثمار خاصة قطاع الخدمات (مثل الاتصالات والنقل والكهرباء والطيران.... الخ).
- التوسع في اطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة ومشاريع البنى التحتية من مستشفيات وطرق وجسور وسكك حديدية.

(1). فؤاد اللحام - سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، تحت عنوان الامن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة - دمشق - 2002 - ص9

- تحسن مناخ الاستثمار وتعزيز الشفافية وتسهيل الاجراءات القانونية ومعالجة معوقات الاستثمار وتوفير المعلومات الحديثة والدقيقة. وتأسيس قواعد البيانات وفق المعايير الدولية⁽¹⁾. والجدول (1) يبين تدفقات ال FDI الى مجموعة من الدول العربية للمدة (1991 – 2005).

(1). المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار – التقرير السنوي –

2005 – ص8- الموقع على

الشبكة الدولية

www.iaigc.org

جدول (1)

تدفقات ال FDI الواردة الى بعض الدول العربية للمدة (1991 – 2005)

الوحدة/ مليون دولار

السنة	مصر	المغرب	الجزائر	تونس	السودان	الاردن	البحرين
1991	253	320	80	173	1-	12-	620
1992	459	424	30	584	0	41	869
1993	1207	491	0	656	0	34-	275-
1994	1133	551	0	566	99	3	208
1995	595	290	0	378	12	13	431
1996	636	400	270	351	0	16	2048
1997	887	1079	260	365	98	361	329
1998	1076	417	607	668	371	310	180
1999	1065	850	292	368	371	156	454
2000	1235	215	438	776	392	815	463
2001	510	2825	1113	486	577	138	80
2002	697	481	1065	821	713	75	217
2003	237	2279	639	584	1349	439	517
2004	2157	1070	882	639	1511	651	865
2005	5370	2933	1081	782	2305	1532	1049

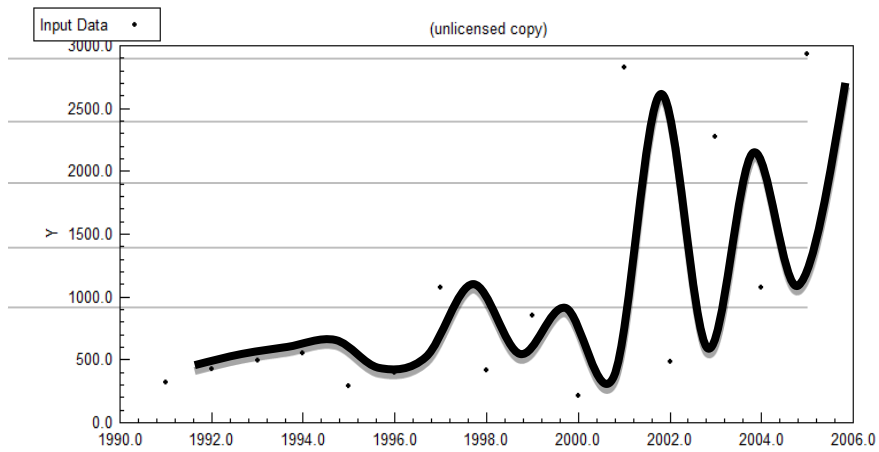
المصدر / الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الموقع الالكتروني: www.unctad.org/fdistatistics ومن تحليل بيانات الجدول (1) لبعض الدول العربية منها:

1- دولة المغرب: باعتبارها موضوعا لبحثنا:

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) السابق ان المغرب وخلال السنوات الاربع الاولى، كان هناك اتجاه تصاعدي تدريجي في تدفقات FDI ولكن بعد هذه السنوات الاربع حصلت هناك تذبذبات حاده في هذه التدفقات صعودا ونزولا، الى حد سنة 2005 اذ وصلت تدفقات FDI اعلى مستوى لها اذ بلغت نحو (2933) مليون دولار ، أي انها تضاعفت بما يزيد عن (9) مرات مقارنة بعام 1991 ، الذي بلغت تدفقاته نحو (320) مليون دولار، وخلال عام 2005 توزعت تدفقات FDI على قطاعات جديدة كتجهيز السيارات وصناعة معدات صنع الطائرات فضلا عن القطاعات التقليدية الاخرى ، وشملت الاستثمارات الواردة الى البلاد ايضا المشاريع المشتركة للفوسفات مع شركات هندية وبرازيلية وباكستانية وعدد من مشاريع الخدمات منها مثلا انشاء مراكز اتصالات CALL CENTERS في المغرب⁽¹⁾. وهذه الزيادة في تدفقات FDI في السنوات الاخيرة في المغرب ترجع الى الاصلاحات التي قامت بها المغرب والتي تعتبر من دول الاصلاح الاربعة حسب تعبير الاقتصاديين وهي (مصر والاردن والمغرب وتونس)⁽²⁾ فيما يتعلق بتحسين المناخ الاستثماري ، والشكل (1) الاتي يوضح هذه الحقيقة.

شكل(1)

يبين تطور تدفق FDI الوارد الى المغرب للمدة من 2005-1991
بملايين الدولارات



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1) السابق

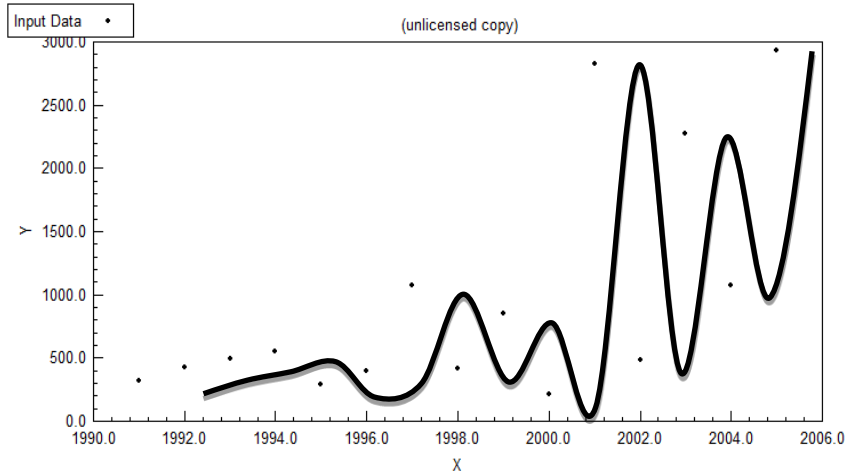
2- تونس : باعتبارها أيضا احدى دول المغرب العربي. نلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) السابق انه هناك اتجاه عام في تذبذب تدفقات ال FDI الواردة الى تونس صعودا ونزولا على طول المدة ، وهذه التدفقات وصلت حدها الاقصى عام 2002 اذ بلغت نحو (821) مليون دولار، اما في عام 2005 فقد بلغت نحو (782) مليون دولار ، وهي بذلك لم تتضاعف الا بما يزيد عن نحو (4.5) مرة قياسا بعام 1991 ، والذي بلغت تدفقاته نحو (173) مليون دولار. اما الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار (فييا) فإنها اعلنت ان اجمالي الاستثمارات الاجنبية الواردة الى تونس عام 2005 ، بلغ نحو (805) مليون دولار بارتفاع نسبته (16.8%) بالمقارنة مع العام السابق له ، وبلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها نحو (747) مليون دولار ، استأثر قطاع الصناعة بحصة (37.3%) منها ، يليه قطاع الطاقة بحصة (32.2%) ، في حين بلغت الاستثمارات الواردة الى السوق المالية التونسية نحو (58) مليون دولار ، واحتلت بريطانيا للمدة من 1997 - 2004 المركز الاول بين الدول المستثمرة في تونس ، وتركزت استثماراتها في قطاع الطاقة ، تلتها فرنسا وايطاليا على التوالي ، واعلنت منطقة (بنزرت) الحرة في عام 2005 ، بان عدد المشاريع المقامة فيها ارتفع الى نحو (58) مشروعا، قدر حجم الاستثمار فيها بنحو (124) مليون دولار ، شكلت المشاريع الاجنبية منها ما نسبته (94%) واستأثر القطاع الصناعي بالحصة الكبرى من هذه المشاريع بنسبة 91%⁽¹⁾. هذا وتعتبر تونس من الدول العربية التي تتمتع بمؤشر تنوع صادرات وادارة حكم ومخاطر سياسية ومعدلات نمو افضل من المتوسط لبقية الدول العربية⁽²⁾. والشكل البياني (2) الاتي يوضح تطور تدفق ال FDI في تونس للمدة من 1991 - 2005 بملايين الدولارات.

(1). ضمان الاستثمار - نشرة
فصلية تصدر عن المؤسسة
العربية لضمان الاستثمار -
العدد - الفصل الاول - السنة
الرابعة والعشرون - 2006 -
ص 8

(2). د. سعود البريكان ، د. علي
البلبل ، د. إبراهيم الكراسنة -
التكامل الاقتصادي العربي -
التحديات والافاق - صندوق
النقد العربي - معهد
السياسات الاقتصادية - وقائع
الثروة المنعقدة من 23 - 24
شباط ابو ظبي - 2005 -
ص 196

شكل (2)

تطور تدفق ال FDI الوارد الى تونس للمدة 1991-2005 بملايين
الدولارات



المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) السابق.

من ذلك نستنتج ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اغلب الدول العربية اتصفت بالتذبذب وعدم الاستقرار ولم تزداد الا في السنتين الاخيرتين (2004 و 2005) من سنوات الدراسة بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تبنتها العديد من الدول العربية في العقدين الاخيرين من القرن الماضي وما بعدها، وذلك يرجع لأسباب مختلفة منها ما يتعلق بالشركات الاستثمارية والقسم الاخر والاهم يتعلق بالدول العربية نفسها سواء ما يتعلق منها بالجوانب السياسية او الامنية او الخدمية او الاقتصادية وامور اخرى ، ساهمت جميعها في عدم تشجيع الشركات الاستثمارية الاجنبية للعمل في الدول العربية.

ثانيا : قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (التغيرات الهيكلية للاقتصاد المغربي) للمدة 1980-2003. وتضمن مناقشة المواضيع الآتية:

1- واقع الاقتصاد المغربي قبل الاستثمار.

- 2- الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب.
 - 3- التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المغربي بعد الاستثمار.
 - 4- قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في المغرب .
- (1). برنامج تنمية المهارات
القيادية والادارية في مرحلة
التحول للاقتصاد الحر - مصدر
سابق - ص42

1 - واقع الاقتصاد المغربي للمدة (1980-2003).

- (2). جلال امين - مشكلات
التصحيح والتنمية في مصر -
في التصحيح والتنمية في
البلدان العربية - تحرير سعيد
النجار - صندوق النقد العربي -
ابوظبي - مطابع مؤسسة دار
الهلل بالقاهرة - 16_17 فبراير
1987 - ص171

- (3). عبد الرحمن ، ابراهيم حلمي
وابو علي ، سلكان ، دور
القطاعين العام والخاص مع
التركيز على التخصيصية حالة
مصر - في التخصيصية
والتصحيحات الهيكلية في
البلاد العربية - ندوة تحت
اشراف صندوق النقد العربي
والبرنامج الانمائي للأمم
المتحدة - ابوظبي 5_7 كانون
الاول (ديسمبر) 1988 - مطابع
الاهرام التجارية - قلوب - مصر
- ص252

- (4). المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتعدين - مصدر
سابق - ص221

- (5). صندوق النقد الدولي -

تعد المغرب دولة سائرة في اتجاه النمو الاقتصادي ولكنها تواجه ذات المشاكل العامة التي تواجهها الدول العربية الاخرى، كثقل الديون الخارجية وارتفاع العجز في ميزانيتها العامة، كذلك ارتفاع نسبة الامية والفقر والافتقار الى البنية التحتية، فضلا عما تواجهه من محدودية المصادر المالية وارتفاع معدل البطالة على الصعيد الاجتماعي ومشكلات التضخم مما ادى الى ظهور العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصادها⁽¹⁾، وبشكل عام تتمثل المشكلات التي تواجه اقتصاد المغرب في مشكلتين هما:-

- أ- العجز في الميزان التجاري.
- ب- العجز في ميزان المدفوعات.

هذا وتكمن الازمة في الانخفاض الكبير في حصيلة النقد الاجنبي⁽²⁾ الداخلة الى الاقتصاد المغربي والمتمثلة بتحويلات العاملين في الخارج والمعونات الاخرى ، ويعتمد الاقتصاد المغربي ايضا على ايرادات القطاع الزراعي ، وان تأثيرات الانخفاض في مصادر العملة الصعبة زاد من حدة المشاكل التي تجتاح الاقتصاد المغربي⁽³⁾ مما اضطرها للجوء الى مصادر التمويل الخارجية كالقروض من الدول المانحة. فلو تناولنا المغرب على الصعيد العام نجد ان عدد سكانها قد بلغ نحو(30.105) مليون نسمة سنة 2003 ويعتمد على نشاط القطاع الزراعي والفوسفات بشكل خاص. ان قدر ان المغرب انتجت منه (23084) الف طن سنة 1996⁽⁴⁾. وكان الاقتصاد المغربي محملا بكاهل الديون الخارجية الثقيلة اذ تزايدت من (9638.7) مليون دولا سنة 1980 الى (11856.1) مليون دولار سنة 1982⁽⁵⁾ أي ما نسبته (51%) الى (76%) نسبة من GDP

للسنوات نفسها، كما يظهر ذلك من جدول (2) ادناه. وشكلت هذه الديون اكبر عبء على الاقتصاد المغربي وكانت وحدها كافية للحد من النمو الاقتصادي في هذه الدولة ، اذ سجل نمو ال GDP في 1980 حوالي (3.6%) ثم انخفض الى (0.9%) عام 1982. بينما سجل نموا سالبا عام 1981 وكذلك عام 1983 بلغ (-1.3%) و (-9.6%) على التوالي⁽¹⁾ واستمر حجم الديون الخارجية بالارتفاع مسجلا تطورا كبيرا خلال الثمانينات لا سيما الفوائد المجدولة التي اضيفت لحجم الديون الاصيلي مما ادى الى تخفيض سعر صرف الدرهم المغربي اتجاه العملة الاجنبية⁽²⁾ فارتفع التضخم بسبب تحرير الاسعار وانخفاض الاعانة المقدمة للسلع الاستهلاكية الاساسية الذي يعكس اختلالا بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو ال GDP⁽³⁾ فوصل الى (12%) عام 1984 وعلى اثره لجأت الحكومة المغربية الى التمويل بالعجز مما زاد من حدة التضخم فتحول من مكبوت الى طليق ومن اذياله ارتفع عجز الموازنة ارتفاعا كبيرا وصل الى (6.6%) نسبة من GDP وذلك في عام 2004 ولان المستوى العام للأسعار مرتفع مما ادى الى ارتفاع تكاليف المعيشة وكمؤشر للفقر فان متوسط دخل الفرد المغربي انخفض سنة 1984 بمقدار وصل الى (594) بعد ان سجل (759) سنة 1982 وحسب منحنى فلبس فان مستوى البطالة يجب ان ينخفض لكن نجده سجل نسبة (14.3%) في عام 1986 وواصل ميزان المدفوعات عجزه لتلك السنوات ايضا. وفي النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي وفي ظل الاختلالات الهيكلية المترتبة على الاقتصاد المغربي قامت الحكومة المغربية في عام 1986 ببرنامج الاصلاح المالي وذلك من اجل اعادة التوازن وتحسين كفاءة الاستثمار وزيادة النمو⁽⁴⁾. اذ وصل نمو GDP السنوي معدل اقصاه عام 1986 حيث بلغ الى (32%) وهي اعلى نسبة نمو يسجلها خلال مدة البحث. ثم انخفض الى (10.3%) عام 1987 وذلك بسبب ازمة الجفاف التي اصابت الاقتصاد المغربي في تلك السنة ، واجراءات الاصلاح المعتمدة ، حتى عاود الارتفاع بتذبذب واضح فوصل الى (18.4%) عام 1988. وسجلت البطالة تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض ضمن مستويات مرتفعة وصلت الى (14.7%) و (16.3%)

(1). البنك الدولي اولويات الاستثمار في القطاع العام - 1983 - ص45.

(2). د. اكرم عبد العزيز - الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل - بيت الحكمة - مطبعة الفرات - بغداد - 2002 - ص173

(3). المصدر السابق نفسه - ص184

(4). عبد العلي جليلي وكلاوس اندراوس - اصلاح القطاع المالي في تونس والمغرب - مجلة التمويل والتنمية - صندوق النقد الدولي - سبتمبر 1997 - ص24.

للسنوات 1987 و 1989. بينما انخفض معدل نمو التضخم انخفاضاً ملموساً من 9% عام 1986 إلى 3% و 2% عامي 1987 و 1988 وارتفع حجم تحويلات العاملين المغاربة في الخارج بنسبة 5% لسنة 1989 بعد انخفاض سجلته بلغ 28% عام 1988⁽¹⁾ ونتيجة لذلك سجل ميزان الخدمات زيادة في الفائض⁽²⁾. وانخفض عجز الموازنة العامة من 6.3% عام 1987 إلى 5.2% و 4.9% نسبة من ال GDP للسنوات 1988 و 1989 على التوالي وكان ذلك بسبب تقييد الانفاق الاستثماري كنسبة من ال GDP بهدف تحقيق تحسن سريع في التوازن المالي⁽³⁾ وبدأ أداء الاقتصاد المغربي بتحسّن مشهود حتى وصل العجز في المديونية الخارجية إلى 88% من ال GDP عام 1988 بعد أن سجلت 107% عام 1985 وذلك بعد أن توفقت الحكومة المغربية عن التمويل من القروض الخارجية وتزايد الاعتماد على القروض المحلية من القطاع الخاص. وشهدت المدة 1990-2003 وفي الحقبة الأولى منها تحولات اقتصادية مهمة، إذ بلغ نمو ال GDI 13.6% عام 1990 لكنه انخفض انخفاضاً شديداً وصل إلى -5.8% عام 1993 وهو أقل معدل نمو لل GDI خلال مدة التسعينات بسبب ازِمات الجفاف التي يتعرض لها الاقتصاد المغربي. وسعت المغرب إلى تبني سياسات تجارية في إطار برنامج التكيف الهيكلي تهدف منها زيادة اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي ابتدأت من عام 1987 وبلغت ذروتها عام 1992⁽⁴⁾ إذ باشرت الحكومة المغربية بالسيطرة على معدل التضخم الذي بلغ مستويات متواضعة نسبة لما شهده في بداية الثمانينات فسجل 8% عام 1991 وبدأ بالانخفاض التدريجي حتى وصل 5% عام 1994. ويرجع هذا الانخفاض إلى استقرار أسعار المواد الغذائية في تلك السنوات وتوجه الحكومة نحو ضبط الطلب وذلك بإجراءات اقتصادية ومالية بجانب سياسات العرض واستقرار صرف الدرهم المغربي⁽¹⁾، في حين ارتفعت نسب البطالة من 17.3% عام 1991 إلى أعلى مستوى لها خلا 23 سنة وسجلت عام 1995 22.9% وينطبق ذلك حسب قانون فلبس في التضحية بمعدلات مرتفعة من البطالة من أجل انخفاض التضخم فظهرت البطالة الهيكلية بسبب عملية التحول

(1). مصطفى الكثيري - مشكلات مسلسل الخصخصة في المغرب - في التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية - ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي - أبو ظبي 7_5 كانون الأول (ديسمبر) 1988 - مطابع الاهرام التجارية - قلوب - مصر - ص540.

(2). حلمي إبراهيم منشد - تحليل واقع ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة 1975-2000 أطروحة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة البصرة - ص117.

(3). أكرام عبد العزيز - مصدر سابق - ص147.

(4). منى الشرقاوي وآخرون - العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري في المغرب - حلقة النقاش الثانية حول مشروع البحث الميداني " العلاقة بين التعليم وسوق العمل وعوائد الاستثمار البشري " دراسة قطرية للملكية المغربية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 18_17 يونيو 2002 - ص3.

التي شهدتها الاقتصاد المغربي في تحويل المؤسسات العامة الى خاصة وما نجم عن تسريح العاملين في هذه المؤسسات. كذلك تراجع نصيب الفرد من الـGDP من (1133) دولار عام 1992 الى (1048) دولار عام 1993 وسجل العجز في الميزانية العامة تذبذبا نسبة الى الـGDP حيث ارتفع من (-1.6%) عام 1990 الى (-11%) عام 1992 ثم تراجع الى (2.2%) سنة 1995 لتحسن النظام الضريبي وانخفاض الدعم المقدم الى المنشآت العامة في اطار حركة الخصخصة، اما في مجال الديون الخارجية فالمغرب استطاعت من خلال نادي باريس تحويل جزء من المبالغ التي تمت اعادة جدولتها الى استثمارات واعانات في حدود (100% من القروض التجارية) أي تحويل الديون الى استثمارات داخل المغرب وبالتالي تخفيف حجم وخدمة الدين الخارجي⁽¹⁾ فتم الغاء كل الديون الخارجية السعودية فانخفضت من (85.07%) الى (57.79%) نسبة من الـGDP للأعوام 1990 و1996 بينما ازدادت خدمة الدين نتيجة الجدولة وارتفعت من (5.7%) عام 1990 الى (12.7%) عام 1992 واعتمدت على الدين الداخلي بدلا من الخارجي، وخلال الحقبة الثانية من المدة 1990-2003 تحسنت مؤشرات المديونية بدرجة كبيرة حتى تمكن المغرب من خفضها من (53.5%) عام 1998 الى (35%) عام 2002⁽²⁾ ثم الى (27%) عام 2003 نسبة من الـGDP، وحققت نموا في الـGDP بلغ (11.1%) في عام 1996 بعد ان بلغ (8.7%) في عام 1995 بسبب اثر الجفاف وعدم سقوط الامطار في ذلك العام، وترجم هذا النمو المتحقق في الـGDP الى انخفاض معدل البطالة من (18.1%) عام 1996 الى (13.6%) و (11.9%) نسبة من الـGDP للعامين 200 و2003 على التوالي، لكن هذا المعدل ظل في مستويات مرتفعة بينما انخفض التضخم في النصف الثاني من التسعينيات بسبب السياسة النقدية وتحديد معدل زيادة الاجور اذ سجل (1%) عام 1997 و (0.6%) عام 2000 وهو ادنى معدل يصله خلال مدة البحث وظل يتذبذب بمعدلات قياسية ارتفاعا الى (2.8%) وانخفاضا الى (1.2%) للسنوات 2002 و 2003⁽³⁾ وسجل عجز الميزانية العامة للدولة انخفاضا بلغ (-15.2%) من الـGDI عام 2001 فيما تم تمويله من ايرادات

(1). احمد زباين - تجربة المملكة المغربية في ميدان ادارة وتدبير الدين العام في سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية - ابو ظبي - صندوق النقد العربي - 1998 - ص219.

(2). www.pogar.org / Arabic / countries / finances .asp

(3). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 - مصدر سابق - ص - والتقرير السنوي عن السنة المالية 2003 - مصدر سابق - ص9.

(1). التقرير الاقتصادي
السنوي عن السنة المالية
2003 - مصدر سابق -
ص ١٠١ .

الخصخصة⁽¹⁾ بينما انخفض متوسط دخل الفرد خلال تلك المدة من (1265) دولار عام 1996 الى (1159) دولار عام 2001.

وعلى العموم كانت نتائج متوسط المدتين (1990-1980) و (1990-2003) للمؤشرات الاقتصادية الواردة في البحث وحسب بيانات الجدول (2) اللاحق كالآتي :

- سجل معدل نمو ال GDI انخفاضا من المدة الاولى الى المدة الثانية من (6.74%) الى (2.92%).
- كان نمو معدل التضخم مرتفعا للمدة الاولى عن الثانية وانخفض من (7.5%) الى (3.1%).
- معدل البطالة بقي مرتفعا خلال المدتين اذ سجل (15.4%) و(16.1%) كمتوسط للمدتين.
- المديونية الخارجية انخفضت كمتوسط خلال المدة الثانية عن المدة الاولى من (77.74%) الى (57.43%) كنسبة من ال GDI.
- متوسط نصيب الفرد من ال GDI ارتفع كمتوسط للمدتين من (818.5) الى (1208.3).
- ارتفع العجز في الميزانية العمومية كمتوسط خلال المدتين من (6.83%) الى (-10.42%).
- ميزان المدفوعات ارتفع من (0.94%) مدة الثمانينات الى (1.25%) لمدة التسعينات.

جدول (2)

مؤشرات الاقتصاد المغربي للمدة 1980-2002

السنة	GDP	نمو GDP	متوسط دخل الفردين بالدرهم	تحويلات العاملين من الدولة الأم	نمو معدل التضخم	معدل البطالة	الدخول الخارجية % من GDP	ميزان المدفوعات % من GDP	الميزانية العامة % من GDP	النمو السنوي	تدفقات FDI	FDI GDP % من
1980	18821	3.6	939	1054	9	/	51	0.1-	-10	/	108.7	0.6
1981	15277	-1.3	740	1013	12	/	/	0.1-	-13.3	/	118.2	0.8
1982	15424	0.9	759	849	11	/	76	-2.7	-11.5	-1.65	139.1	0.9
1983	13942	-9.6	667	916	6	/	78.73	-1.6	-7.1	2.95	82.6	0.6
1984	12751	-8.5	594	872	12	/	92.63	-0.3	-6.6	2.63	74.4	0.6
1985	12873	0.9	584	967	8	/	107.42	-0.6	-6.6	2.66	55	0.4
1986	16952	32	752	1398	9	14.3	93.11	2	-5.6	2.63	89.1	0.5
1987	18882	10.3	808	1587	3	14.7	98.13	2	-6.3	2.61	60	0.3
1988	21985	18.4	932	1303	2	13.9	88.09	1.2	-5.2	2.63	85	0.4
1989	22386	2.9	935	1336	3	16.3	89.82	0.04	-4.9	2.6	167	0.7
1990	25323	13.6	1036	2006	7	15.8	85.07	6.8	-1.6	2.58	165	0.7
1991	26385	6.5	1076	1990	8	17.3	72.83	4.4	-3.3	2.55	320	1.2
المتوسط	18417	6.74	818.5	1274.25	7.5	15.4	77.74	0.94	-6.83	2.22	122.01	0.64
1992	28762	2.2	1133	2170	6	16	73.92	2.8	-11	1.91	424	1.5
1993	26801	-5.8	1048	1959	5	15.9	77.16	1.7	-8.5	1.83	491	1.8
1994	30351	13.2	1164	1827	5	/	70.94	1.6	-11.9	1.92	551	1.8
1995	33042	8.7	1250	1972	6	22.9	66.95	-3	-2.2	1.21	290	0.9
1996	36639	11.1	1365	2205	3	18.1	57.79	0.8	-2.4	1.75	200	0.5
1997	33415	-8.8	1224	1893	1	16.9	56.9	1.7	-17.3	1.72	1079	3.2
1998	35818	7.2	1290	2011	/	19.1	53.5	0.7	-13.5	1.7	417	1.2
1999	35253	-1.6	1248	1938	/	13.9	49.12	-4.6	-7.5	1.7	850	2.4
2000	33332	-5.5	1160	2161	0.6	13.6	47.4	-1.2	-11.4	1.7	215	0.6
2001	33147	1.7	1159	3261	1.2	12.5	42.29	11.4	-15.2	1.7	2625	8.5
2002	36094	9.7	1250	2877	2.8	11.6	35.8	1.8	-13.7	1.7	481	1.3
المتوسط	32969	2.92	1208.3	2206.73	3.1	16.1	57.43	1.25	-10.42	1.71	711.18	2.17

المصادر :

- نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الاول ، ديسمبر 1993.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 2002.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 2004.
- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة 1988-1980 ، العدد الثالث ، نيسان 1990.
- صندوق النقد العربي ، الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1982-1992 ، ابو ظبي ، 1992.
- صندوق النقد العربي ، الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1992-2002 ، ابو ظبي ، 2002.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نظرة اولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا في عام 2001 ، نيويورك 2001.

- التقرير السنوي عن السنة المالية 2003 ، بنك المغرب ، مطبعة دار السكة ، الرباط ، المغرب ، لسنة يونيو 2004.
- UN,WORLD INVESTMENT DIRECTORY 1996
- UN,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS (IFS),MF,YEAR BOOK,1992 AND 1998,1999.
- www.pogar.org/arabic/countries/morestats.asp
- www.amf.org.aelvarabic/storge/other/economic

2 - الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب:

ادركت المغرب بما استنبطناه من شواهد في توجهاتها الاقتصادية والأيدولوجيات المفسرة لسياساتها أهمية دخول FDI بقدر ما يعتمد هذه الموارد المالي الكبير في تدفقه الى البلد على المناخ الجاذب له مما يجعل هذا المناخ وسيلة لرجوع الاموال الخاصة الهاربة من الداخل ودافعا لها لعدم خروج المزيد منها وبذلك فهو اداة للتنمية والنمو في البلد من جراء تنوع صادراتها وتنشيطها . فبعد الانخفاض الكبير في اسعار الموارد الاولية من المعادن والفوسفات واصرار المغرب على استكمال مشاريع التنمية الاقتصادية الهادفة لكن بأموال مقترضة مما جعلها عالققة في مشكلة الديون الخارجية وخدمتها ، اصبح ال FDI دافعا الى تحسين مناخ استثمارها وجذب رؤوس الاموال الخاصة المحلية والاجنبية بهدف تمويل المشاريع التنموية.

القوانين الخاصة لتدفق ال FDI في المغرب:

شرعت المغرب دستورها بعد اعلان استقلالها عام 1956 ثم اصدرت مجموعة من القوانين لتنظيم الحياة الاقتصادية فيها بداتها بقانون سنة 1962 وقوانين اخرى متلاحقة للسنوات 1970 و 1972 وعلى اثر ما نص عليه قانون سنة 1972 بان لا تتجاوز مساهمة الرأسمال الاجنبي في المشاريع المغربية الخاصة او العامة نسبة (49%) فان FDI ظل بتدفق ضعيف لعدم وجود بيئة اقتصادية ومناخ جاذب

لتراكمه ويعكس ذلك عدم مسعى واهتمام الحكومة لتنامي هذا النوع من التمويل الخارجي لاعتقادها ان ما يحققه من تنمية تنسرب فوائدها خارج الاقتصاد عن طريق تحويل الارباح والمنافع⁽¹⁾ وخلال الثمانينات وما واكب الاقتصاد المغربي من تحولات متسارعة تحكمه قوانين العولمة الاقتصادية والتنافس العالمي حول كسب مواقع في الاسواق ، بدا FDI يقف بقمة الوسائل للتدفقات المالية لتحقيق الاصلاح الاقتصادي وبدا يأخذ اهمية في تفعيل التنمية للاقتصاد المغربي فوضعت الحكومة مختلف الخطط التي يمكن ان تؤدي الى تحسين مناخ الاستثمار، اذ سنت قوانين تضمن المساواة بين المستثمرين المغاربة والاجانب من دون أي تمييز كما انها وقعت عددا من الاتفاقيات لضمان الاستثمار وتفاذي الازدواج الضريبي وعلى اثر تلك القوانين بلغ رصيد تدفق FDI في سنة 1997 (551) مليون دولار وازدادت الى (850) مليون دولار سنة 1999 ، كما يظهر من الجدول (3) اللاحق، وابتداءا من التسعينيات شرع المغرب بتبني القانون (13) لسنة 1989 وفي متابعة سياسة التحرير عن طريق :

- بلورة الاطار القانوني والمؤسسي.
- تحسين المحيط القانوني للأعمال والاستثمار.

وعدل بقانون (18) سنة 1995 القاضي بتخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار وتعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتخفيف نسب الضريبة على الدخل والارباح وحرية تحويلها واتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمار تمكن المستثمر الاجنبي من تملك (100%) من قيمة المشروع المغربي ورفع جميع انواع التمييز ضد المستثمرين الاجانب وبذلك استطاع المغرب من توفير مجموعة من العوامل لجلب رؤوس الاموال الاجنبية. بلغ رصيد المتراكم من FDI عام 1990 (83) مليون دولار ثم ارتفع المتدفق الى (320) مليون دولار عام 1991 وواصل الارتفاع الى (551) مليون دولار عام 1994⁽²⁾. اما في عام 1995 انخفض FDI المتدفق الى المغرب وبلغ (290) مليون دولار بينما سجل الرصيد

(2). UN491CTAD -WORLD
INVESTMENT REPORT ,1997

المتراكم من FDI في تلك السنة (3220.1). وان التفاوت في توالي دخول FDI يعتمد تبعا لتطور برنامج الخصخصة المغربي. ثم عاود الارتفاع الى (850) مليون دولار عام 1999 و(2825) و(2279) مليون دولار لعامي 2001 و 2003 وان زيادة تلك التدفقات من FDI يرجع الى مجموعة الاصلاحات الهيكلية في الميدان الاقتصادي والتي هدفت الى تعزيز نمو اقتصادي وتقوية انفتاح الاقتصاد المغربي وكانت العوامل المساعدة على ذلك تتمثل في :

- استقرار اقتصادي وسياسي كبير.
- دعم مؤسسي قوي للاستثمار واطار قانوني محفز.
- سياسة متواصلة للإصلاح وتحرير الاقتصاد المغربي.
- رخص الايدي العاملة المغربية حيث تبدو المنتجات اقل تكلفة.
- القرب الجغرافي من الاتحاد الاوربي (احد اهم الاسواق العالمية).

ويعد المغرب سوقا مفتوحا على العالم الخارجي مكنه من احتلال مكانة متميزة على الصعيد المالي والتجاري. وقد تأثر تدفق FDI بشكل رئيس في دولة المغرب بمجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والادارية المكونة للمحيط الذي تتم في العملية الاستثمارية. وبشكل عام فان متوسط التدفقات من ال FDI الداخلة خلال عقد الثمانينات كانت اقل من عقد التسعينات وبداية القرن 21 ، اذ بلغت كمتوسط (122.01) مليون دولار للحقبة الاولى و(711.18) مليون دولار للحقبة الثانية اي تمثل (15%) و (84%) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية الداخلة للمغرب خلال مدة البحث لمدة الثمانينات والتسعينات على التوالي وكذلك ساهمت المدة الثانية بنسبة اكبر عن الحقبة الاولى في الGDP حيث بلغت (0.64%) و (2.12%) للمدة الثمانينات والتسعينات.

جدول (3)

واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في المغرب للمدة (1985-2003)

FDI	السنوات
55	1985
89.1	1986
60	1987
85	1988
167	1989
165	1990
320	1991
424	1992
491	1993
551	1994
290	1995
400	1996
1079	1997
417	1998
850	1999
215	2000
2825	2001
481	2002
2279	2003

Sources:

- UNCTAD,World Investment Report 1991, United Nation,New York, 1991.
- UNCTAD,World Investment Report 1993, United Nation,New York, 1993.
- UNCTAD,World Investment Report 1997, United Nation,New York, 1997.
- UNCTAD,World Investment Report 1999, United Nation,New York, 1999.

- UNCTAD, World Investment Report 2004, United Nation, New York, 2004.
- <http://rru.worldbank.org/privatization/region.asp>.

ويرتبط تدفق FDI للاقتصاد المغربي زيادة وانخفاضا بتنامي برنامج الخصخصة وسرعة تنفيذ هذا البرنامج وانتعاش بورصة الدار البيضاء ونمو الاقتصاد العالمي. لذلك يرى محللون اقتصاديون اجانب ومحليون مغربيون ان تدفق FDI على المغرب بقي منحصرا في عمليات الخصخصة وهذا الشيء لا يضمن انتظاما في مجيء المستثمرين الاجانب فضلا عن المناخ الاستثماري الملائم. لما للخصخصة من اثر ايجابي طويل الاجل من خلال اجتذابها لرأس المال الانتاجي من الخارج الا ان ذلك يعتمد على اسلوب ادارة برامج الخصخصة الجذابة التي تشترك في ثلاث خصائص هامة:

- الالتزام السياسي (الاستقرار السياسي).
- التوجه التجاري (كبر حجم المشروع).
- والشفافية

وبذلك يمكن ان تسفر عن تحقيق اقصى عمليات تدفق للاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق عمليات بيع مؤسسات الدولة والمشاركة بها⁽¹⁾ وان مسلسل الخصخصة مكن من جلب استثمارات اجنبية مباشرة مهمة ولاسيما في قطاعات الصناعة والمواصلات السلكية واللاسلكية والساحة والطاقة والمالية، اذ تم بيع قطاعات الصناعة والمواصلات السلكية واللاسلكية والسياحة والطاقة والمالية، اذ تم بيع (18) شركة و(4) فنادق الى مستثمرين اجانب بطريقة كلية او جزئية. وتمثل المداخل المستخلصة عن طريق المستثمرين الماليين الاجانب (77.9%) من مداخل الخصخصة⁽²⁾. وظل المغرب يعاني العديد من المشاكل الاقتصادية، تأتي البطالة في صدارة تلك المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المغرب والتي تتفاقم عاما بعد عام

(1). حسان خضر - الاستثمار الاجنبي المباشر - تعريف وقضايا - سلسلة جسر التنمية - المعهد العربي للتخطيط - الكويت - العدد 32 - السنة الثالثة - 2004 - ص18.

(2). صندوق النقد العربي - سياسات التخصيص في البلدان العربية - مصدر سابق - ص225.

وتؤدي الى اثار اجتماعية سلبية ، وحين نتحدث عن البطالة في المغرب نرجع اسبابها الى عجز القطاع العام عن استيعاب الايدي العاملة وعدم قدرة القطاع الخاص على ان يكون البديل في توفير فرص العمل فضلا عن عدم كفاية الاستثمارات التي يتم ضخها في شرايين الاقتصاد المغربي ، فجاء هدف عمليات الاصلاح الاقتصادي وبرنامج الخصخصة وتدفق ال FDI في بداية الثمانينات وبداية ومنتصف التسعينات وما رافقه من وسائل تكنولوجية لم يسمح باستيعاب اعداد كبيرة من العمال (وهي تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال سواء عبر نشاط الاستثمار العام او الاستثمار الخاص) كذلك ما صاحب الخصخصة من اثار سلبية من تسريح للعمال، فترتب على ذلك كله شحة فرص التوظيف في القطاعات الانتاجية. اذ يدخل سوق العمل سنويا نحو (300-350) الف نسمة تقريبا وذلك يتطلب حجم استثمار يصل الى حوالي (24%) نسبة من ال GDI، فيما يشكل حجم الاستثمار الذي وصله المغرب نحو (19%) نسبة من ال GDP⁽¹⁾ وهذا ما اثر في دور ال FDI والخصخصة فلم تأت ثمارها في الامد المتوسط لدخولها. والجدول(4) الاتي يوضح اجمالا دور سياسة الاصلاح الاقتصادي في المغرب للمدة (1991-2002).

(1). IFM,international
financial statistics, Year
book, 1999

جدول(4)

بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد سياسة الاصلاح الاقتصادي
في المغرب

المتغيرات	1991	2002
اجمالي الدين الخارجي نسبة من GDP	72%	35.8%
معدل التضخم	8%	2.8%
معدل البطالة	17%	11%
عجز الموازنة كنسبة من ال GDP	-3.3%	-13.7%
متوسط دخل الفرد(درهم)	26385	36094

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول(3) السابق.

يظهر في الجدول ان الاداء الاقتصادي كان مؤشرا ايجابيا مما يعني وجود ترابط بين النمو الاقتصادي وعمليات الاصلاح المؤسسية.

3 - التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المغربي بعد دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد:

يمكن قياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في الهيكل الاقتصادي المغربي من خلال التغيرات الهيكلية التي تحصل فيه والتي تنعكس بشكل اجمالي وبصورة نهائية على النمو الاقتصادي في كل قطاعاته الاقتصادية ، لان دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن ان تؤثر في التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في ذلك الاقتصاد وكذلك في هيكل الاستخدام لذلك الاقتصاد ، وعليه سنتناول في هذه الفقرة المواضيع الآتية:

- أ- التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي المغربي.
- ب- التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي المغربي.
- ت- التغيرات الهيكلية في القطاع التجاري المغربي.
- ث- التغيرات الهيكلية في القطاع الخدمي المغربي.

أ- التغيرات في هيكل القطاع الصناعي المغربي:

دخل عقد الثمانينات بجملة من الاجراءات المهمة عكست جهود ومحاولات عدة لتفسير عمليات الاصلاح ما احدثته من تغيير في الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي للاقتصاد المغربي ، اذ يحتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى في توليد العملة الاجنبية وتكوين القيمة المضافة ويعد من اكثر القطاعات القابلة لتحقيق النمو الاقتصادي والتغيير وذلك بحكم طبيعة العمليات الانتاجية التحويلية التي يمكن ادخالها على هذا القطاع الذي يعد الاكثر تشابكا مع بقية قطاعات الاقتصاد من خلال الارتباطات الامامية والخلفية في العملية الانتاجية.

ففي عقد الثمانينات وفي الحقبة الاولى منه (1980-1985) احتل القطاع الصناعي ما نسبته (20%) نسبة من الـGDI للمغرب سنة 1981 ذلك لان ارتفاع اسعار المواد الاولية للصناعة الاستخراجية في السبعينيات وبداية الثمانينيات ولاسيما النفط والغاز والفوسفات جعل هذه الصناعة المركز الرئيس للنشاط الاقتصادي في غالبية الدول العربية ، وفي المغرب تعد الصناعة الاستخراجية التي تشمل بشكل رئيس صناعة استخراج وتعددين الفوسفات ومشتقاتها حيث يعد المغرب من الاقطار الاولى المصدرة للفوسفات على المستوى العالمي اذ تراوحت خلال الحقبة الاولى من الثمانينيات بين (4.4%-5.3%) وهي اعلى نسبة تصل لها وذلك يرجع الى نمو الصادرات من المواد الاولية وارتفاع اسعارها وما رافقتها في تلك المدة من نهضة في خطط التنمية الاقتصادية ، وساهمت الصناعة التحويلية بحدود تراوحت بين (17%-20.8%) نسبة من الـGDP لنفس الفترة حيث احتلت النسبة الاكبر بهذه المساهمة من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى. وخلال المدة 1986-1990 بدا التغير الهيكلي واضحا على بنية الاقتصاد المغربي فتغيرت بشدة تركيبة ومشاركة الصناعة الاستخراجية والتحويلية ، خاصة ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية يمكن ان يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيض درجة الفقر من خلال توفير فرص العمل⁽¹⁾ اذ يعد تطور الصناعة التحويلية مؤشرا هاما على مدى تنوع القاعدة الانتاجية وعلى عمق وتشابك العلاقات الانتاجية في الاقتصاد الوطني . ومع زيادة التوجه نحو عمليات الاصلاح الاقتصادي انخفضت حصة التعدين نسبيا مع توجه الحكومة المغربية الى تحقيق انفتاح اكبر لإنتاج قطاع السلع القابلة للتبادل وسجلت خلال المدة 1992-2003 مساهمة تراوحت بحدود (1.7%-2.2%) نسبة من الـGDP حيث كان تركيز التصنيع في المغرب على قطاع الصناعة التحويلية التي سجلت مساهمة متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا نسبيا بين (18%-16.9%) نسبة من الـGDP⁽¹⁾.

ولو اخذنا في الاعتبار مؤشر القيمة المضافة الذي يعكس كفاءة الاداء خلال العملية الانتاجية فكلما ازدادت العملية التصنيعية تطورا في

(1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003- مصدر سابق ص 72.

(1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999 - صندوق النقد العربي- ابو ظبي - ص 67 .

الاداء ازدادت القيمة المضافة وبالعكس في حالة تخلف وضعف الاداء في العمل. فمن خلال مسار نسبة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية نسبة الى الـ GDP نلاحظ انها انخفضت عن مدة بداية الثمانينات في المغرب بينما سلكت اتجاهها متذبذبا ارتفاع وانخفاضا تبعا الى الزيادات في اسعار المواد الخام المستخرجة وليس الى تطور الاداء في العملية الانتاجية في حالة زيادة النسبة في بعض السنوات اذ سجلت في المتوسط خلال مدة الثمانينات نسبة الى الـ GDP (0.7%) وارتفعت خلال مدة التسعينات الى (1.8%) اما القيمة المضافة للصناعة التحويلية فإنها شهدت ارتفاعا نسبيا في المغرب ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (5) اللاحق الذي يعكس مساهمتها المتواضعة في بداية الثمانينات التي شكلت (7.8%) نسبة من الـ GDP في المغرب بينما ارتفعت في التسعينات والسنوات الاولى من القرن الحادي والعشرين وهذا ما يشير الى ان العملية الانتاجية اتجهت الى الصناعة التحويلية في المغرب من خلال السياسات الصناعية التي اتبعتها حكومة المغرب في :-

- سد حاجة السوق المحلية من المنتجات الصناعية.
- تشجيع الصناعات التصديرية وصناعة احلال الواردات.

ولهذا شهدت الصادرات الصناعية التحويلية المغربية ارتفاعا من (44.6%) سنة 1981 الى حدود (65.6%) سنة 2000 بينما انخفضت صادراتها للصناعة الاستخراجية من (37.4%) عام 1981 الى (11.5%) عام 2000 ، مما يعكس نجاح احد اهداف سياسة الاصلاح الاقتصادي في تشجيع الصادرات الصناعية وتشجع المنافسة في مجال الصادرات والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

الصادرات الصناعية المغربية لعدد مختلفة %

الصادرات حسب القطاع % من الاجمالي		
السنوات	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية
1981	37.4	44.6
1982	32.8	49.5
1983	27.1	54.1
1984	28.6	54.8
1985	25.9	55.1
1986	19.09	57.2
1987	15.9	62.4
1988	16.8	63.4
1989	17.9	62.8
1992	10.3	69.9
1996	10.5	65.2
2000	11.5	65.6

المصادر :

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الاول ، كانون الاول 1993.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الخامس ، كانون الاول 2001.
- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة 1980-1988 ، العدد الثالث ، نيسان 1990.

وبشكل عام فإن سياسة الإصلاح الاقتصادي في المغرب قد ساهمت بالانخفاض النسبي لمساهمة الصناعة التحويلية من (19.3%) الى (17.5%) نسبة من ال GDP، كما انخفضت مساهمة الصناعة الاستخراجية للاقتصاد المغربي بمتوسط من (3.9%) الى (2%) نسبة من ال GDP ايضاً خلا العقدین (80 و 90) . وكان لانخفاض الصناعة الاستخراجية المغربية اثراً في GDP على اجمالي القطاع الصناعي حيث لم يساهم الارتفاع النسبي الذي سجله قطاع الصناعة التحويلية ، فانخفض من (23%) الى (19.6%) من ال GDP كمتوسط خلال العقدین . ويتبين ذلك من الجدول (6).

جدول (6)

التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي المغربي %

السنة	الصناعة الإستخراجية				الصناعة التحويلية				اجمالي قطاع الصناعة			
	المساهمة في GDP	عدد الشركات	العمال / الف	عدد	المساهمة في GDP	عدد الشركات	العمال / الف	عدد	المساهمة في GDP	عدد الشركات	العمال / الف	عدد
1981	4.4	72	58.9	4.5	17.0	2719	193.7	38	8.8	21.4	2791	252.6
1982	5.3	73	62.1	4.6	15.7	2735	173.7	37	7.8	21.0	2808	235.8
1983	4.4	70	61.6	4.0	20.1	2993	182.8	37	8.7	24.5	3063	244.4
1984	5.1	83	64.9	4.3	20.6	3407	236.4	38.8	8.3	25.7	3490	301.3
1985	4.6	94	66.4	3.8	20.8	3946	224.3	40	8.8	25.4	4040	290.6
1986	3.2	96	65.0	3.0	22.0	4491	296.9	43	11.3	25.2	4587	361.9
1987	2.8	89	65.0	3.0	22.5	4728	321.3	45.6	11.8	25.3	4817	386.3
1988	2.9	92	61.8	3.6	17.7	4819	350.4	46	11.4	20.6	4911	412.2
1989	2.6	99	61.7	2.6	18.2	5332	384.9	42	10.5	20.8	5431	446.6
1990	3.5	103	61.2	2.9	18.7	5661	403.2	47.3	10.5	22.2	5764	464.4
المتوسط	3.9	87.1	62.9	3.6	19.3	4083.1	276.8	41.5	9.8	23.2	4170.2	339.6
1991	2.8	101	62.0	2.0	19.2	5954	418.2	45	11.3	22.0	6055	480.2
1992	2.0	100	592.0	2.0	18	6019	438.2	48.0	14.6	20.0	6119	1030.2
1993	1.9	114	472.0	1.9	17	6149	442.0	46.9	14.0	18.9	6263	914.0
1994	1.8	116	467.0	1.7	17	5873	443.0	44.2	14.0	18.8	5989	910.0
1995	1.7	115	476.0	1.8	18	6211	451.8	46.0	15.0	19.7	6326	927.8
1996	1.7	117	483.5	1.8	17	6226	461.0	42.0	14.0	18.7	6343	944.5
1997	2.2	134	557.7	2.2	17.6	6340	488.4	46.0	16.0	19.8	6474	1046.1
1998	2.1	136	566.8	2.1	16.9	6522	483.0	43.0	15.0	19.0	6658	1049.8
1999	2.1	136	570.0	1.9	17.2	6608	492.3	43.7	14.8	19.3	6744	1062.3
2000	1.9	137	572.6	2.0	17.5	6711	506.9	43.5	15.7	19.4	6848	1079.5
المتوسط	2.0	120.6	482.0	1.9	17.5	6261.3	462.5	44.8	14.4	19.6	6381.9	944.4

المصادر:

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الاول ، ديسمبر 1993.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2004.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد 5 ، ديسمبر 2001.

ب - تغيرات هيكل القطاع الزراعي المغربي :

يحتل القطاع الزراعي (الذي يشمل الزراعة والصيد والغابات) أهمية في الدول العربية وفي بحثنا عن المغرب. إذ تتوافر في هذا البلد بيئات زراعية مختلفة تتيح امكانية زيادة الانتاج والتنوع في المحاصيل الزراعية⁽¹⁾ وتأتي أهميتها من خلال ما يلعبه هذا القطاع من أهمية اقتصادية واجتماعية يسهم بشكل مباشر في توفير الإيرادات للدولة واستيعابه للأيدي العاملة.

وكانت مساهمة هذا القطاع في GDP في النصف الاول من عقد الثمانينات مساهمة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض إذ بلغت (20.1%) عام 1980⁽²⁾ وبما ان الأراضي الزراعية بالدول العربية تعتمد على الامطار الموسمية وهو ما يؤدي الى تفاوت حجم الانتاج بين سنة وأخرى وفقا لمعدل سقوط الامطار فقد اثر الجفاف الذي حصل في المغرب في بداية الثمانينات في انخفاض نمو حجم هذا القطاع وانخفاض مساهمته في الـ GDP الى (15%) و (16.5%) عام 1983 و 1985 إذ يعتمد القطاع الزراعي في المغرب بنسبة (90%) على الامطار والظروف المناخية الأخرى.

اما في عقد التسعينيات فان نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي GDP انخفضت في المغرب عن عقد الثمانينات وبقيت مشاركتها تتذبذب بشكل طفيف بين (20%) عام 1991 و(15%) للأعوام 1997 و 2002 وكان تأثير سنوات الجفاف تأثيرا واضحا على انخفاض انتاج القطاع الزراعي في المغرب فسجل مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي GDP لتلك السنوات تراوحت نسبتها ما بين (14% و 15%) فضلا عن تأثير القيود التي وضعها الاتحاد

(1). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991، صندوق النقد العربي - ابو ظبي - 1991 - ص 55.

(2). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة 1986 ملخص - بغداد 1987 - ص 6.

(1). www.arab.net.morocco.index.htm

(2). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 - مصدر سابق - ص 162.

(3). المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السياسات الزراعية العربية - الجزء الاول - التقرير الشامل - الخرطوم - 1982 - ص 175.

(4). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 - مصدر سابق - ص 45-46.

الأوروبي⁽¹⁾ التي ساهمت بانخفاض الانتاج ومن غير تلك السنوات سجلت نسبة متذبذبة تراوحت بين (17% و 18%) للأعوام 1998 - 2003 والجدول (7) يوضح ذلك. علما ان عملية الاصلاح الاقتصادي لم تكن قد دخلت على القطاع الزراعي بعد وذلك لوجود الشركات الخاسرة فيه⁽²⁾ وضعف الاستثمارات وايضا تخلف الانتاجية الزراعية العربية والمستوى المتواضع لتكنولوجيا الانتاج اذ لازالت الزراعة العربية في المغرب تفتقد الكثير من الاليات وتتصف بتخلف الاسلوب المستخدم في العملية الانتاجية واستخدام المكننة مما اثر سلبا من حيث مساهمة انتاج هذا القطاع في الـ GDP⁽³⁾ لذا بقي نشاطه ومساهمته ثابتة في GDP بنوع من التذبذب ويعتمد المغرب في قطاعه الزراعي على انتاج القمح الذي سجل نسبة مساهمة (46.6%) من الصادرات الزراعية في سنة 2001. وقد شهدت مدة الثمانينات وبداية التسعينات خطوات سريعة نحو زيادة درجة الانفتاح وتحرير اسعار المنتجات في المغرب وتمثلت بجملة من السياسات التي اتخذتها حكومة المغرب:

- تقليل دور الدولة في الانتاج والتسويق.
- تحرير اسعار المنتجات الزراعية ومستلزماتها.
- افساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في المجال الزراعي والدخول في عمليات الاستثمار والانتاج والتسويق⁽⁴⁾ وكانت من نتائج تلك السياسات مقارنة بمدة الثمانينات: وبالرغم من ذلك فان الانتاج الزراعي في المغرب قد انخفض من (5165) مليون دولار عام 1999 الى (4033) مليون دولار عام 2000.

جدول (7)

مساهمة القطاع الزراعي في الـGDP في المغرب للمدة (1985-2003)

السنوات	مساهمة القطاع الزراعي في الـGDP
1985	16.5
1986	19
1987	15.4
1988	17.2
1989	17.2
1990	17.5
1991	20
1992	15.4
1993	14.7
1994	18.5
1995	14.6
1996	19.3
1997	15.4
1998	17.2
1999	15.3
2000	14
2001	15.8
2002	15.8
2003	18.2

المصادر:

- صندوق النقد الدولي ، الحسابات القومية للدول العربية 1982-1992 ، ابو ظبي ، العدد 13 ، لسنة 1992.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 1991.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 1998.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004 ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 2004.
- تقرير التنمية البشرية 1992 ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1992.

- تقرير التنمية البشرية 1995 ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1995.
- تقرير التنمية البشرية 2000، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2000.
- International labor office , World Employment Report 1998-1999, UN., Geneva, 1998.

ت- تغيرات هيكل القطاع التجاري في المغرب :

يعد قطاع التجارة الخارجية في المغرب من القطاعات الاقتصادية المهمة، فهو انعكاس للميزان التجاري الذي يعد مقياساً لقدرة الاقتصاد الوطني في تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية من طاقات إنتاجية متمثلة بالصادرات وسد فجوة الطلب المتمثلة بالاستيرادات ، وهو قطاع يحتل أهمية متميزة في الاقتصاد المغربي، فلو اوضحنا تطور هذا القطاع بشقيه الصادرات والاستيرادات خلال حقبة 1980-2003 نلاحظ:

خلال المدة 1980-1990 كانت نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى GDP في المغرب تشكل نسبة (19%) من الـ GDP سنة 1982 ثم ارتفعت الى (24%) و (24.9%) للسنوات 1984 و 1985 وترجع هذه الزيادة الى اعتماد المغرب تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي في مجال التجارة من تخفيض سعر صرف العملة الوطنية (المقومة بأكثر من قيمتها الفعلية) لتعزيز الميزة التنافسية للصادرات المغربية وواصلت ثباتها بتذبذب بين (22%) و (24%) خلال مدة التسعينات. كما يظهر ذلك في الجدول (8) اللاحق. وشهدت السنوات 1999 و 2001 و 2003 لصادرات المغرب تحسناً في نموها سجل (24.4%) و (27.5%) و (26%) وذلك لارتفاع اسعار المعادن والنفط مما عكس حالة زيادة في قيم الصادرات المغربية وتحسن النمو الاقتصادي المغربي والجدول(8) يبين ذلك.

وسجلت نسبة الواردات من السلع والخدمات المغربية الى GDP مشاركة بتذبذب طفيف بنسبة تراوحت بين (32%) و (33%) للسنوات 1982 و 1985 ويرجع هذا الارتفاع في الواردات المغربية الى اصرار الحكومة على مواصلة عملية التنمية والبناء للاستثمارات ولافتقارها للموارد اللازمة والمعدات مما اضطرها الى استيرادها لمواصلة النمو. وانخفضت في النصف الثاني من الثمانينات الى (24.7%) سنة 1988 وذلك لتخفيض الطلب المحلي ثم عاودت الارتفاع بمعدلات ثابتة تراوحت بين (27%- 29%) حتى وصلت (30.8%) و (34%) للسنوات 1994 و 1995 بسبب الجفاف الذي اصاب الاقتصاد المغربي لسنوات متتالية. وانخفضت في سنة 1996 الى (25%) لتسجل مسارا تصاعديا وصل الى (32.6%) و (31.9%) للسنوات 2000 و 2002 وجاء ذلك تبعا لزيادة الطلب بسبب الزيادة السكانية وارتفاع الاسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة لاسيما السلع الرأسمالية ومعدات النقل. وبصورة عامة فقد سجلت الصادرات المغربية نسبة الى GDP نسبة منخفضة وبمتوسط بلغ حوالي (23.6%) طوال مدة البحث (1980-2003) بينما سجلت الواردات المغربية نسبة الى GDP مؤشرا مرتفعا بمتوسط بلغ حوالي (28%) خلال المدة نفسها. ويعني هذا انه طوال مدة البحث كانت الواردات اكبر من الصادرات ما عدا سنة 1988 حيث كان العجز في الميزان التجاري المغربي (1%) وهذا مما يدل على ضعف القاعدة الانتاجية وعدم مرونتها وكفاءتها ، كذلك يلاحظ انخفاض ايرادات التصدير وتدهور القوة الشرائية للصادرات وعجز مصادر العملات الاجنبية مثل ايرادات الخدمات وتحويلات العاملين⁽¹⁾، مما يكشف عن انخفاض مرونة الهيكل السلعي للصادرات المغربية في ظل متغيرات السوق الدولية ، ومن ثم ضعف الموقف التنافسي لصادراتها والجدول (8) يبين نسبة الصادرات الى الواردات خلال مدة البحث ويتبين من هذا المؤشر ان زيادة النسبة تعني ارتفاع قيمة الصادرات واعتماد البلد على قاعدته الانتاجية فلهذه القدرة على تمويل وارداته من ايرادات صادراته وهو مؤشر جيد لاعتماد ميزان المدفوعات على الايرادات المتحصلة في

(1). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة 1986 ملخص - مصدر سابق - ص 7.

الداخل ، ففي الحقبة 1980-1990 كانت نسبة الصادرات الى الواردات قليلة وتتراوح بمعدل متوسط خلال تلك المدة بلغ (78.6%).

اما في الحقبة 1991-2003 كانت نسبة الصادرات الى الواردات مرتفعة اكثر من مدة الثمانينات فسجلت خلا المدة اعلاه كمعدل متوسط نحو (82.7%) ، ويدل هذا على وجود نهضة اقتصادية وان كانت بسيطة لكنها قللت نسبة اعتماد الاقتصاد المغربي على الواردات وتحسن في الميزان التجاري ويعود ذلك الى الاثار الايجابية لعمليات الاصلاح الاقتصادي.

بينما تقيس درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر لتبعية البلد الاقتصادية للخارج فخلال المدة قيد البحث سجلت النسب كمعدل متوسط تراوح بحدود (52.9%) ، وهذا يعني ان المؤشرات والصدمات الخارجية تؤثر في الاقتصاد المغربي بقدر هذه النسب ويجعلها كدولة عربية نامية ذات تبعية اقتصادية عالية.

جدول (8)

نسب الصادرات والواردات ومعدل الانكشاف الاقتصادي للمغرب خلال المدة 1980-2002

السنة	نسبة الصادرات الى الواردات %	نسبة الصادرات الى GDP %	نسبة الواردات الى GDP %	معدل الانكشاف الاقتصادي
1980	57.11	15.02	26.3	41.32
1981	53.87	17.73	32.92	50.65
1982	60.6	19.5	32.2	51.7
1983	72.9	21.3	29.2	50.5
1984	71.2	24	33.7	57.7
1985	75.2	24.9	33.1	58
1986	78.6	21.3	27.1	48.4
1987	85.7	22.7	26.5	49.2
1988	99.6	24.6	24.7	49.3
1989	81.5	22	27	49
1990	82.2	24.4	29.7	54.1
المتوسط	74.4	21.6	29.3	50.9
1991	82.0	22.3	27.2	49.5
1992	79.6	22.7	28.5	51.2
1993	81.4	22.7	27.9	50.6
1994	80.5	24.8	30.8	55.6
1995	80.9	27.5	34	61.5
1996	85.2	21.8	25.6	47.4
1997	86.2	23.1	26.8	49.9
1998	83.0	22.5	27.1	49.6
1999	84.7	24.4	28.8	53.2
2000	81.0	26.4	32.6	59
2001	88.1	27.5	31.2	58.7
2002	79.9	25.5	31.9	57.4
المتوسط	76.4	22.4	27.1	49.5

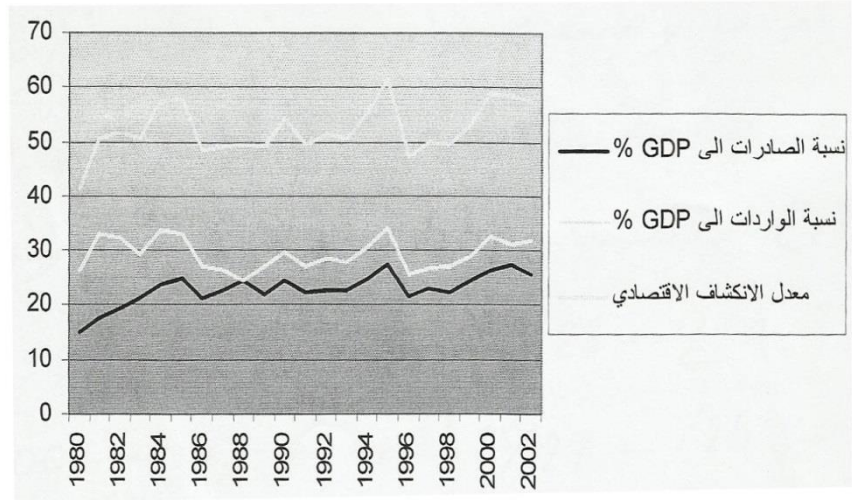
المصادر :

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الاول ، كانون الاول 1993.

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ، العدد الخامس ، كانون الاول 2001.
- جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، المجموعة الاحصائية العربية الموحدة 1988-1980 ، العدد الثالث ، نيسان 1990.

شكل (3)

نسبة الصادرات والواردات الى الـ GDP ومعد الانكشاف الاقتصادي
المغربي للمدة (1980-2002).



ث - تغيرات هيكل قطاع الخدمات في المغرب :

يعد هذا القطاع مؤشرا مهما لقياس النمو الاقتصادي ، اذ ان زيادة مساهمة هذا القطاع في الـ GDP يعكس المراحل الاخيرة للتنمية ، ويعتبر قطاع الخدمات من القطاعات المهمة في الاقتصاد المغربي لاسيما قطاع السياحة وما يرتبط به من نشاطات فندقية ومطاعم ، ويعد القطاع السياحي في المغرب مصدرا مهما لتوفير العملة الصعبة الاجنبية لما يتمتع به هذا البلد من موقع جغرافي وطبيعة مناخية

و ثروات حضارية اذ كانت حصة قطاع الخدمات في المغرب نسبة الى الـ GDP متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض تتراوح ما بين (24% - 23%) للمدة من 1982-1992 وما بين (25%-27%) للمدة من 1993-2003 ، أي بمتوسط قدرة (23.5%) لسنوات المدة الاولى ، و(26.2%) لسنوات المدة الثانية ، وهذا ما يعكس نتائج عملية الاصلاح الاقتصادي وعمليات برنامج الخصخصة التي خضع لها قطاع الخدمات في مجال السياحة والفندقة وكذلك في مجال الاتصالات.

جدول (9)

مساهمة القطاع الخدمي في الـ GDP في المغرب للمدة (1985-2003).

السنة	مساهمة القطاع الخدمي في الـ GDP %
1985	22.5
1986	23
1987	24
1988	23
1989	24
1990	23.5
1991	23
1992	27.9
1993	25.8
1994	25
1995	26.3
1996	24.8
1997	26.2
1998	26
1999	27.2
2000	27.2
2001	27.4
2002	27.4
2003	25.5

المصادر:

- صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ، 1982-1992 ، ابو ظبي ، ع13 وع23 ، 1992-2002.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2003,2004,91,92,93,98,99.
- صندوق النقد العربي، ابو ظبي للسنوات 2003,2004,91,92,93,98,99.
- تقرير التنمية البشرية البرنامج الانمائي للأمم المتحدة نيويورك ، للأعوام 92,94,95,98,2000.
- International labor office , World Em

4 - قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية للاقتصاد المغربي) :

أ- توصيف النموذج واختيار العلاقات الدالية :
 لدراسة ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية القياسية والوقوف على النتائج المستخلصة من المدة الزمنية المحددة في بحثنا هذا سوف يتم التعريف بالاتي :

- اولا: اختيار الحدود المكانية والزمانية ومبرراتها.
- ثانيا: تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة.
- ثالثا: اختيار الانموذج وبناء العلاقات الدالية.

اولا: اختيار الحدود المكانية والزمانية:

تم اختيار المغرب من بين الدول العربية لكونها انتهجت سياسة اصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكانت من بين اكثر الدول استقبالا للـ FDI وتطبيقا لسياسة الخصخصة على المستوى العربي ، وقدمت الكثير من التسهيلات وعملت على تهيئة الاجواء المناخية الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، بينما تم اختيار المدة الزمنية (1985-2003) لأنها كانت تمثل مرحلة التحول من النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي الى النظام الاقتصادي الرأسمالي السوق الحرة (نسبيا) لأغلب الدول العربية بسبب ظهور دعوات التحرر الاقتصادي وظهور افكار العولمة على الساحة الاقتصادية العالمية ، ولغرض اعداد النموذج القياسي وفق فرضية البحث لا بد من توفر النتائج الاتية :

1-مرحلة التوصيف (SPECIFICATION STAGE)

ويتم خلال هذه المرحلة تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، كالعلاقة بين ال FDI باعتباره متغير مستقل وبين التغير الهيكلي للدولة المعنية باعتباره متغيراً تابعاً، أي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة مع تحديد ، اشارة المعلمة وحجمها ونوع الدالة (خطية، اسية) من خلال الاستعانة بالنظرية الاقتصادية⁽¹⁾.

(1). جاتبرجي ، سامبرت وبراييس ، ببيترام ، تحليل الانحدار بالأمثلة ، ترجمة محمد مناجد عيفان الدليمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1989 ، ص 15-16 .

2- مرحلة التقدير (ESTIMATION STAGE) :

وهي المرحلة التي تلي صياغة المعادلة الرياضية وفق الفرضية والمعطيات الدالية في مرحلة التوصيف ، اذ يتم فيها تقدير معلمات الانموذج باستخدام الطرق الاحصائية المختلفة وخاصة طريقة المربعات الصغرى(OCS).

(2). محمد عبد العال ، واخرون ، نظرية الاقتصاد السياسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، نينوا - 1991 - ص 37 .

3 - مرحلة الاختبار (TESTING STAGE)

ويتم في هذه المرحلة اختبار ما تم تقديره في مرحلة التقدير ، والتأكد من دقة قيم المعلمات المقدرة وذلك من خلال المعايير الاتية:

أ- **معايير اقتصادية** : ويتم وفق هذه المعايير تقدير وتحليل الميول من حيث الحجم والاشارة والمرونة بما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي لبيان نوع وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ب- **معايير احصائية** : ويتم فيها تقييم درجة الاعتماد على تقدير معلمات الانموذج والتعرف على مدى معنوية المعلمات من خلال اختبار (t) ، أي لبيان درجة بالمتغير المعتمد نتيجة تأثره بالتغير الحاصل في المتغير المستقل⁽²⁾، وتبعاً لذلك نقبل فرضيته عندما تكون بيانات العينة تساند الفرضية ونرفضها عندما تكون بيانات العينة عكس ذلك ، أي الادعاء بعكس العلاقة المطلوب اثباتها ، ويتم ذلك من خلال نوعين من الفرضيات هي :-

- **فرضية العدم (The Hypothesis null) HO** وتتعلق بالمعلمة موضع البحث ، ويتم من خلالها تحديد القيم التي لا تعبر عن القيمة الحقيقية للمعلمة من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات ومنها الاختبار (t).

$$H_0: b_1 = 0$$

- **الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) H_1** ويتم بموجبها تحديد القيم التي تعبر عن القيم الحقيقية للمعلمة ، وهي ما نسعى اليه من خلال اختبار $t^{(1)}$. وتنص هذه الفرضية على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

$$H_1: b_1 \neq 0$$

- **اختبار (T) :** فإذا كانت t المحسوبة اكبر من t الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 ، أي ان الفرضية غير صحيحة ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي ان المتغير المستقل له تأثير معنوي او حقيقي على الاستجابة ، وان انموذج الانحدار معنوي وملائم للتعبير عن العلاقة الحقيقية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد .

- **اما الاختيار الاخر فهو اختبار F :-** والذي يتم من خلاله اختبار معنوية النموذج القياسي ، اذ يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف ، أي اختبار معنوية او عدم معنوية الانحدار بصورة عامة ⁽²⁾.

- **اما الاختيار الثالث في المعيار الاحصائي فهو اختبار معامل التحديد R^2 :-** وهو مقياس لتفسير نسبة التغير الحاصل في المتغير المعتمد (التابع) بسبب التغير الحاصل في المتغير المستقل ، ويستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للدالة المقدرة ، وتتراوح قيمته بين $(0 \text{ و } 1)^{(3)}$ ، اذ ان ارتفاع قيمة R^2 تدل على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (المعتمد) ⁽⁴⁾.

- **معايير قياسية :** وهو اختبار دارين واتسن D.W ، الذي يبحث وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

ثانياً: تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة :-

لغرض بناء الانموذج القياسي لا بد من تحديد المتغيرات الاتية:

1- المتغيرات التوضيحية (المستقلة):

(1). اموري هادي كاظم والدليمي ، محمد مناجد عينان ، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي ، جامعة بغداد ، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، نينوا ، 1988.

(2). اموري هادي كاظم و الدليمي ، محمد مناجد عيافان ، مصدر سابق ، ص 94 .

(3). عبد الحميد محمد نجم ، محمد عبد الهادي ، الاحصاء الوصفي التحليلي ، مع استخدام برامج جاهزة ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1988 ، ص 243 .

(4). محمد عبد العال ، مصدر سابق ، ص 38 .

وتتمثل بالاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) الذي يعتبر متغير رئيسي في البحث.

2- المتغيرات التابعة (المعتمدة) :-

وتتمثل في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في الـ GDP وتضم اربعة مؤشرات هيكلية هي:

اولا: نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الـ GDP.

ثانيا: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الـ GDP.

ثالثا: نسبة مساهمة القطاع التجاري في الـ GDP.

رابعا: نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الـ GDP.

اذ يفترض ان تقل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الـ GDP عند دخول الـ FDI ، بينما يفترض ان تزداد نسبة مساهمة كل من القطاع الصناعي والتجاري والخدمي في الـ GDP عند دخول الـ FDI ، وذلك لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق المنافسة الدولية وتحسن الخدمات المقدمة للمواطنين.

3- المتغير العشوائي: ويمثل اثر المتغيرات النوعية التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد والسلوك وتصرف المستثمرين وميولهم نحو تفضيل الدولة التي يراد الاستثمار فيها . وسياسات وافكار الحكومات المضيفة.

ثالثا: اختيار الانموذج وبناء العلاقات الدالية :

استنادا لما سبق يمكن كتابة الصيغة العامة للنموذج كالاتي :

$$Y=F(FDI)$$

ويمكن تحويل هذه الصيغة العامة الى المعادلة اللوغارتمية الاتية:

$$\ln(Y)=B_0+B_1 \ln(FDI)$$

وعند اضافة المتغير العشوائي تصبح المعادلة كالاتي:

$$\ln(Y)=B_0+B_1\ln(FDI)+U_i$$

ب - قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) في التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الـ GDP) في المغرب لمدة (11) سنة .

من خلال ما تبنيه نتائج تقدير المعادلة اللوغاريتمية فان تأثير المتغير المستقل (FDI) في المتغير المعتمد (التابع) (نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في GDP لمدة 11 سنة في المغرب، تظهر كما في الجدول (10):

جدول (10)

نتائج قياس نماذج تأثير الـ FDI كمتغير مستقل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة للـ GDP المغربي للمدة (1993-2003)

رقم المعلومة	(1)	(2)	(3)	(4)
المدة/ 11 سنة	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات
Bo	3.203	2.378	3.010	3.105
B1.FDI	0.0377-	0.124	0.0201-	0.49037
S.e	34.798	11.106	104.957	54.280
T	2.37-	3.354	4.061-	0.500
R ²	0.544	0.586	0.688	0.618
F	4.775	5.665	8.804	6.463
D.W	1.430	3.404	3.13	2.269

ومن تحليل بيانات الجدول (10) يظهر في قطاع الصناعة (معادلة 1) ان الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) كان يرتبط بنسبة مساهمة في GDP بعلاقة عكسية بقيمة معلمة تساوي (-0.0377) وظهرت بمعنوية مرتفعة وذلك حسب قيمة t المحسوبة (2.37) وهي اكبر من قيمة t الجدولية (2.306) ، أي ان للـ FDI تأثيرا سلبيا ومعنويا على المتغير

المعتمد ، وان زيادة الـ FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الـ GDP بمقدار (0.0377).

وان هذه المتغيرات تفسر ان (54.4%) من التغيرات الهيكلية الحاصلة في قطاع الصناعة تبدو ذات معنوية جيدة حسب ما تبين قيمة معامل التحديد R^2 .

ويشير المتغير المستقل (FDI) الى انه ذات معنوية مقبولة بالنسبة للمتغير المعتمد بدليل ان قيمة F المحسوبة (4.775) هي اكبر من قيمة F الجدولية (4.46). اما قيمة D.W المحسوبة (1.430) فتشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

اما في قطاع الزراعة (معادلة 2) فان FDI كان يرتبط بنسبة مساهمة في الـ GDP بعلاقة طردية بقيمة معلمة تساوي (0.124) وظهرت بمعنوية مرتفعة وذلك حسب قيمة t المحسوبة (3.354) وهي اكبر من قيمة t الجدولية ، أي ان الـ FDI تأثيرا ايجابيا ومعنويا على المتغير المعتمد ، وان زيادة الـ FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP بمقدار (0.124) كما ان هذه المتغيرات تفسر ان (58.6%) من التغيرات الهيكلية الحاصلة في قطاع الزراعة تبدو ذات معنوية جيدة حسب ما تبين قيمة معامل التحديد R^2 . ويشير المتغير المستقل (FDI) الى انه ذات معنوية مقبولة بالنسبة للمتغير المعتمد بدليل ان قيمة F المحسوبة (5.665) هي اكبر من قيمة F الجدولية (4.46). اما قيمة D.W المحسوبة (3.404) فتشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي .

اما في قطاع التجارة (معادلة 3) فان الـ FDI كان يرتبط بنسبة مساهمة في الـ GDP بعلاقة عكسية بقيمة معلمة تساوي (0.0201) وظهرت بمعنوية مرتفعة وذلك حسب قيمة t المحسوبة (4.061) وهي اكبر من قيمة t الجدولية أي ان الـ FDI تأثيرا سلبيا ومعنويا على المتغير المعتمد ، وان زيادة الـ FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع التجارة في الـ GDP بمقدار (0.0201) وان هذه

المتغيرات تفسر ان (68.6%) من التغيرات الهيكلية الحاصلة في قطاع التجارة ، وهي تبدو ذات معنوية جيدة حسب ما تبين قيمة معامل التحديد R^2 وتشير المتغيرات المستقلة FDI الى انها ذات معنوية مقبولة بالنسبة للمتغير المعتمد بدليل ان قيمة F المحسوبة (8.804) هي اكبر من قيمة F الجدولية. اما قيمة D.W المحسوبة (3.313) فتشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

وقد ظهر في قطاع الخدمات (معادلة 4) ان الـ FDI كان يرتبط بنسبة مساهمة في GDP بعلاقة طردية بقيمة معلمة تساوي (0.04937) وظهرت بمعنوية منخفضة وذلك حسب قيمة t المحسوبة (0.500) وهي اقل من قيمة t الجدولية ، أي ان الـ FDI تأثيرا ايجابيا وغير معنويا على المتغير المعتمد، وان زيادة الـ FDI بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في GDP بمقدار (0.04937) وان هذه المتغيرات تفسر ان (61.8%) من التغيرات الهيكلية الحاصلة في قطاع الخدمات تبدو ذات معنوية جيدة حسب ما تبين قيمة معامل التحديد R^2 ، ويشير المتغير المستقل الى انه ذات معنوية مقبولة بالنسبة للمتغير المعتمد بدليل ان قيمة F المحسوبة (6.463) هي اكبر من قيمة F الجدولية ، اما قيمة D.W المحسوبة (2.269) فتشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

نستنتج من ذلك ان الـ FDI تأثيرا ايجابيا على قطاعي الزراعة والخدمات في المغرب مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال معامل المرونة للقطاعين اعلاه والبالغ (12.4%) و (0.49%) وذلك عند زيادة الـ FDI بنسبة 100%، اما بالنسبة لقطاعي الصناعة والتجارة فان تأثيرا الـ FDI كان سلبيا، مما يعني عدم قدرة الـ FDI على تطوير هذين القطاعين ، وهذا يعني ان دور الـ FDI كان في اغلب الدول النامية ومنها الدول العربية هو باتجاه قطاعات هامشية خالية من المخاطر وتدر ارباحا عالية على الشركات الاستثمارية الاجنبية وخاصة في قطاع الخدمات وان التغيرات التي حصلت في الاقتصاد المغربي

كانت نتيجة عوامل أخرى، لم يكن لـ FDI دورا مهما فيها ، ويرى الباحث ان الـ FDI في المغرب قد يكون اقله استثمار مملوك بالكامل ولم يخطط له بشكل سليم، اذ انه لم يحدث تطورات اقتصادية مهمة في هذا البلد نظرا لمساوئ مثل هذا النوع من الاستثمار وهذا جاء مطابقا مع فرضية البحث، اذ كان الاستثمار الاجنبي المباشر ذا تأثير ايجابي على بعض القطاعات الاقتصادية وهي (قطاعي الزراعة و الخدمات) في حين كان تأثيره غير جيد وسلبى على قطاعي الصناعة والتجارة وهذا يدل على أن الشركات الاستثمارية الأجنبية التي دخلت للدول العربية ومنها المغرب لم تكن تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود من قبل هذه الدول بقدر ما تسعى لتحقيق أقصى الأرباح الممكنة لذلك تركزت استثماراتهما في قطاعات معينة دون غيرها.

الاستنتاجات والتوصيات:

خرج الباحث بعدد من الاستنتاجات ووضع عدد من التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الموضوع وجاءت كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. أن ضعف القطاع الصناعي في الدول العربية وعدم قدرة الـ FDI على دعمه وتطويره قد أثر سلباً على بقية القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي في هذه الدول بشكل عام.
2. أن محدودية دخل الفرد المغربي من الـ GDP أدى إلى تراكم مشكلة فجوة الادخار ، مما أدى إلى تزايد نقص الموارد اللازمة للاستثمارات وتنمية الاقتصاد ، لذا لجأت الحكومة المغربية إلى بيع أو مشاركة تمليك أو إدارة المشروعات العامة مع القطاع الخاص الوطني والاجنبي من أجل النهوض بالاقتصاد وتوجيه القطاع الخاص نحو مشاريع تنموية كبيرة من أجل دفع عجلة التنمية .
3. أن أغلب الازمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية ومنها المغرب سببها عجز القطاع العام عن تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني والبذخ في النفقات العامة من قبل الحكومات.
4. يعاني مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية ومنها المغرب من عدة معوقات منها مشكلة الفساد والرشوة والبيروقراطية والتأخر في تنفيذ العقود ومشكلة التمويل وعدم وجود نظام قانوني واضح يحمي حقوق المستثمرين الاجانب فضلاً عن مشاكل العقارات وملكية الاراضي وضعف تاهيل الموارد البشرية الخ.
5. تعاني الدول العربية ومنها المغرب من مشاكل اقتصادية وسياسية وقانونية تحول دون حصولها على تدفقات منتظمة من الاستثمارات الاجنبية تتناسب مع الامكانيات الموجودة والفرص المتاحة في أغلب هذه الدول.
6. لذلك تميزت تدفقات الـ FDI الواردة إلى الدول العربية ومنها المغرب بالتذبذب وعدم الاستقرار فضلاً عن توجيهها صوب قطاعات معينة دون غيرها ، كما تميزت بالتأرجح بين ارتفاع وانخفاض من سنة لآخرى ،

- وذلك يعود لعدة اسباب منها يتعلق بالدول العربية نفسها ومنها يتعلق بالشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار.
7. بالرغم من اهتمام المغرب بالـ FDI من خلال اصدار القوانين التي تدعّمه الا ان تدفقات FDI لم تبلغ المستوى المطلوب بالرغم من المناخ الجاذب والموجه لاستقطابها.
8. تركّزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المغرب في قطاعي الزراعة والخدمات وخاصة السياحة في حين كانت بقية القطاعات اقل جذبا للـ FDI .
9. لم تتمكن الدول العربية بشكل عام من الاستفادة القصوى من الـ FDI بسبب الفساد الاداري والمالي وضعف هيكلها الارتكازية ونقص كفاءاتها الادارية والفنية وضيق اسواقها.
10. ثبت ان التمويل الخارجي لمعظم الدول النامية ومنها الدول العربية اصبح حقيقة قائمة بعد ثبوت عجزها عن توفير المقادير الكافية من النقد الاجنبي عن طريق صادراتها وبما يمكنها من معالجة مشاكلها الاقتصادية.
11. ساهمت ايرادات الخصخصة والـ FDI في المغرب في تخفيض كل من الدين العام الخارجي وعجز الموازنة العامة ومعدل التضخم ولكنها فشلت في حل مشكلة البطالة . وذهبت اغلب الايرادات الى تسديد نفقات الدولة العامة. كما يظهر ذلك في الجدول(4).
12. يجلب الـ FDI تكنولوجيا متطورة تساهم في زيادة الانتاج وتقليل التكاليف في الدول المضيفة اذا ما احسن استخدامه وتوجيهه.
13. عدم وجود تاثير قوي بين قطاع على اخر فيما يخص القطاعات الاقتصادية الانتاجية للمغرب ، الامر الذي يعني وجود اختلالات هيكلية عميقة.
14. تتوقف الاثار الايجابية للـ FDI على اقتصادات الدول المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للـ FDI .
15. عدم استقرار سعر الصرف والسياسات الضريبية والرسوم الكمركية العالية تعتبر من العوامل الطاردة للـ FDI في الدول المضيفة.

16. يساهم الـ FDI في زيادة مستوى العمالة والتشغيل وتقليل البطالة وزيادة الضرائب اذا ما احسن استخدامه وبذلك فانه سيساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للبلد المضيف بشكل عام.
17. حتى يتم الاستفادة من الـ FDI الى اقصى ما يمكن ونقل من اثاره السلبية الى اقل ما يمكن يجب ان يكون هناك قانون استثمار يتسم بالدقة وخال من الثغرات والشوائب.
18. ثبت من التحليل ان الدول العربية سجلت معدلات نمو موجبة من الـ FDI وان كانت متفاوتة فيما بينها ، اذ سجلت مثلاً أعلى معدل نمو في مصر بلغ نحو 77% في حين سجلت تونس أدنى معدل نمو وهو 5% خلال مدة الدراسة (1991-2005).
19. اظهر سلوك الـ FDI في المغرب ايجابيته المتوافقة مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات ، أي ان الزيادة في هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تغيير في اوجه النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة ، حسب اهمية القطاع الاقتصادي وحجم الاستثمار فيه ودوره في عملية التنمية.
20. يرى الباحث ان الـ FDI في المغرب كان متوافقاً مع فرضية البحث وهي تطوير بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها.
21. ثبت من التحليل الكمي ان الـ FDI في المغرب قد تركز في قطاعي الزراعة والخدمات أكثر من غيرها.
22. ثبت من نتائج الدراسة القياسية ان الـ FDI في المغرب وعلى عموم سنوات الدراسة كانت نتيجته ذا تاثير ضعيف في المتغيرات التي تمثل هيكل الاقتصاد
23. لم يحقق الـ FDI في المغرب اهداف التنمية المرجوة والتي كانت تنشدها الحكومة المغربية لانه اثار في بعض القطاعات الاقتصادية دون الاخرى ، وأنه كان في الاغلب من نوع (الاستثمار المملوك بالكامل).

ثانياً : التوصيات :

1. يجب على الدول العربية دعم القطاع الصناعي الوطني بالدرجة الاولى وتركيز الـ FDI فيه أكثر من غيره وتشجيع الصناعات المحلية

- وتطويرها ، لان وجود قطاع صناعي قوي سوف يساهم في تطوير ودعم بقية القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.
2. ضرورة دعم وتشجيع القطاع الخاص الوطني وتشجيعه في المساهمة في النشاط الاقتصادي قدر الامكان.
3. العمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص الوطني وتشجيعه في المساهمة في النشاط الاقتصادي قدر الامكان.
4. يجب ان تقتنع الدول العربية ان الـ FDI هو مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه ، ويجب تهيئة جميع الوسائل الممكنة لتشجيعه وزيادة تدفقاته.
5. ترشيد منح الاعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الاخرى الممنوحة لـ FDI وربطها بالاولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها.
6. ضرورة تاهيل الموارد البشرية التي تمثل عنصرا مهما في المحددات التكميلية والمساعدة لجذب الـ FDI.
7. الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي استطاعت جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دون منح اعفاءات سخية.
8. ضرورة توجيه تدفقات الـ FDI نحو اقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية ولا تؤثر سلبا على المشاريع القائمة في البلد المضيف وعدم السماح للمستثمر الاجنبي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية في البلد كالطاقة والنفط مثلا.
9. ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الاجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا المتطورة وتدريب العمال في الدول المضيفة.
10. لما كان دخول الـ FDI على الاقتصاد المغربي بشكل عام ايجابيا لكنه ضعيف جدا ولا يمثل نسبة مهمة في التغيرات الهيكلية للاقتصاد المغربي ، لذا فان سياسة تبني الدول النامية لالية السوق بدون مشاركة الحكومة في توفير البيئة الملائمة لعمل الية السوق هي غير ملائمة للتطبيق في الدول النامية بشكل عام، (لانه ليس كل ما يصلح للدول المتقدمة يصلح للدول النامية) لذلك فان تبني سياسة

التعاون بين الية السوق والحكومة في الدول النامية مهم في تحقيق
اهداف سياسة التنمية الاقتصادية.

المصادر:

1. خميس خلف الفهداوي ومازن عيسى - التنمية الاقتصادية - جامعة الكوفة - عام 2000-
2. صقر احمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية - وكالة المطبوعات - الكويت - 1977.
3. سرمد كوكب الجميل - التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعلميات والادوات - الدار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة - جامعة الموصل - 2002.
4. محمد عوض عبد الجواد - الاستثمار في البورصة - دار الحامد للنشر والتوزيع - ط1- عمان - 2006.
5. ستار جبار خليل - اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية - مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي - الجامعة المستنصرية - ع15.
6. جيل برتان - الاقتصاد الدولي - ترجمة علي مقلد وعلي زعتور - منشورات عويدات - ط2- بيروت - 1982.
7. هناء عبد الغفار السامرائي - الاستثمارات الاجنبية - المسوغات والمخاطر- مجلة الدراسات القومية والاشتراكية- الجامعة المستنصرية - ع2 - 2001.
8. امينة زكي شبانه - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر ظل اليات السوق- المؤتمر العلمي السنوي الثامن للاقتصاد بين المصريين - القاهرة - 1994.
9. علي عبد الوهاب ابراهيم - الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على التنمية الاقتصادية في مصر للمدة (1974-1990) رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الاسكندرية - 1995.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية - سلسلة الخلاصات المركزة - السنة الثانية - الكويت - 1991.
11. المجلة العراقية للعلوم الادارية - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة - المجلد السادس - 1999.
12. كاظم سعد عبد الرضا - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية - رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2007 -
13. هناء عبد الغفار السامرائي - تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات.
14. قتيبة محمد صالح - الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني- رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - 2005.
15. عبد السلام ابو قحف - السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية.

16. مصفى بابر - تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر - 2002.
17. انطونيوس كرم - العرب امام تحديات التكنولوجيا - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - 1982.
18. باسل حسين زغير - مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب - سوق المتغيرات العالمية الجديدة - اطروحة دكتوراه غير منشورة - مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - 2000.
19. علي حسن زايد - الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحول الى اقتصاد السوق - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - 2008.
20. المكي محمد ب قليله - الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى (سابقا) بين الايجابيات والسلبيات والتقنين - المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في ليبيا - 2006.
21. دريد كامل الشبيب - الاستثمار والتحليل الاستثماري- دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع - عمان - 2009.
22. عصمت عبد الكريم خليفة - ضمانات الاستثمار والمزايا غير الضريبية التي تضمنتها قوانين الاستثمار - مجلة الوحدة العربية- 2000.
23. رعد زكي قاسم - تاثير الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر في التغيرات الهيكلية القطاعية للاقتصاديين المصري والمغربي - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية - 2000.
24. انطونيوس كرم- العرب امام تحديات التكنولوجيا - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - 1982.
25. فليح حسن خلف- الاقتصاد الكلي - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان- 2007.
26. قاسم نايف علوان - ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق - دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان- 2009.
27. فؤاد اللحام- سبل تنشيط الاستثمار كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي - ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب- دمشق - 2002.
28. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - التقرير السنوي - 2005.
29. الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاوكتاد)- الموقع الالكتروني www.unctad.org/fdisstatistics

30. ضمان الاستثمار - نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - السنة الثالثة والعشرون - العدد الفصلي الرابع - الكويت - 2005.
31. دسالم توفيق النجفي وآخرون- الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية - مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة كتب المستقبل العربي (95) ط1- بيروت - 2005.
32. برنامج تنمية المهارات القيادية والادارية في مرحلة التحول الى الاقتصاد الحر.
33. جلال امين - مشكلات التصحيح والتنمية في مصر - في التصحيح والتنمية في البلدان العربية - تحرير سعيد النجار - صندوق النقد العربي - ابو ظبي - 1987.
34. عبد الرحمن ابراهيم حلمي وابو علي - دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصيصية حالة مصر- في التخصيصية والتصحيات الهيكلية في البلاد العربية - صندوق النقد العربي - ابو ظبي - 1988.
35. صندوق النقد العربي - الدول العربية مؤشرات اقتصادية - ابو ظبي - 1976_1986.
36. البنك الدولي - اوليات الاستثمار في القطاع العام - 1983.
37. دأكرم عبد العزيز- الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل - بيت الحكمة - مطبعة الفرات -بغداد- 2002.
38. جينكيز توماس - المكتبة الافتراضية العلمية العراقية - ال FDI واثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية - نيجيريا حالة دراسية - نيويورك - مركز الاقتصاد التطبيقي - 2011
39. مصطفى الكثيري - مشكلات مسلسل الخصخصة في المغرب - في التخصيصية والتصحيات الهيكلية في البلاد العربية - ندوة تحت اشراف صندوق النقد العربي -1988.
40. حلمي ابراهيم منشد - تحليل واقع ظاهرة العجز المزدوج في تونس ومصر والغرب للمدة (1975-2000) - اطروحة دكتوراه - جامعة البصرة - 2002.
41. منى الشرقاوي وآخرون- العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري في المغرب - حلقة النقاش الثانية - دراسة قطرية للمملكة المغربية - المعهد العربي للتخطيط- الكويت -2002.
42. احمد زباين - تجربة المملكة المغربية في ميدان ادارة وتدبير الدين العام في سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية - ابو ظبي - صندوق النقد العربي - 1998.
43. التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2002,2003 - 1999.
44. نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية - العدد الاول - 1993.
45. التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2004.

46. صندوق النقد العربي - ابوظبي - 2004.
47. جامعة الدول العربية - الامانة العامة - المجموعة الإحصائية العربية الموحدة - 1990_1988_1980.
48. صندوق النقد العربي - الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1992_1982 ، 2002_1992.
49. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - نظرة اولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا عام 2001-نيويورك.
50. التقرير السنوي عن السنة المالية 2003 - بنك المغرب- الرباط - 2004.
51. UN,WORLD INVESTMENT DIRECTORY 1996
52. UN,INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS (IFC),MF,YEAR BOOK,1992,AND 1998,1999.
53. www.pogar.org/arabic/countries/morestats.asp
54. www.amf.org.aelvarabic/storge/other/economic
55. UNCTC,Trends and Issues in foreign direct investment and related Flows a technical , paper, NewYork,1985,PP27-28.
56. UN49ICTAD-WORLD INVESTMENT REPORT ,1997 PP303.
57. UNCTAD,WORLD INVESTMENT REPORT.1991,1997,1999,2004, UNITED NATION,NEWYORK,1991,1997,1999,2004
58. احسان خضر - الاستثمار الاجنبي المباشر - تعريف وقضايا - سلسلة جسر التنمية - المعهد العربي للتخطيط الكويت-2004.
59. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين- نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية- ع1،5-1993_2001.
60. المنظمة العربية للتنمية الزراعية- السياسات الزراعية العربية -ج1-الخرطوم - 1982.
61. صندوق النقد الدولي - الحسابات القومية للدول العربية ،1992-1982 ابوظبي 1992.
62. جاتيرجي- ساميرث وبراييس- تحليل الانحدار بالامثلة- ترجمة محمد مناجد- بغداد - 1989.
63. محمد عبد العال واخرون - نظية الاقتصاد السياسي - الجامعة المستنصرية - دار الحكمة - 1991.
64. اموري هادي كاظم - محمد مناجد- مقدمة في تحليل الانحدار الخطي - جامعة بغداد -1988.

65. عبد الحميد محمد نجم - محمد عبد الهادي - الاحصاء الوصفي التحليلي مع استخدام برامج جاهزة - الكويت - 1988.